توجيهات ابن هشام

للمبتدئين في الإعراب

(من مغني اللبيب)

تصرف في نقله

عبد اللطيف بن محمد الخطيب

مؤسسة دار البلاغة

للنشر والتوزيع

توجيهات ابن هشام

توجيهات ابن هشام

للمبتدئين في الإعراب

(من مغني اللبيب)

الطَّبْعَة الأُولَى

الكويت

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

الناشر

مؤسسة دار البلاغة للنشر والتوزيع

الكويت

www.dr-alkhateeb.com

هاتف: ٩٩٦٦١٦٧٢ (٩٦٥)

توجيهات ابن هشام

للمبتدئين في الإعراب

(من مغني اللبيب)

تصرَّف في نقله

عبد اللطيف بن محمد الخطيب

مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع

« وَضَعْتُ الكتاب لإفادة مُتعاطي التفسير والعربية جميعًا »

✍ ابن هشام الأنصاري

فاتحة الكتاب

نحمدك الله، ونسبِّح بحمدك، ونقدِّس لك، ونصلِّي صلاة زاكية نامية مباركة على مصطفاك وخيرتك من خلقك، ونسألك الرِّضا عن آله الأطهار، وصحابته الأخيار، أما بعدُ:

فهذا الكتاب هو ضرب من التصنيف، أُقدِّمه لطلاب علم النحو، وأنا على ثقةٍ من حاجة كثير منهم إلى ما تَضَمَّنه من جمِّ الفوائد، وجليل العوائد.

لقد طالت صحبتي لآثار ابن هشام - رحمه الله - وفليت كتابه، ودرة نتاجه كتاب «مغني اللبيب» قارئًا ومحقِّقًا، فاستيقظ نظري ما تَضَمَّنه «المغني» بتحقيقي في عدد من أجزائه من أبواب اختصَّ بها صاحب الكتاب من جعلهم عنده في عداد المبتدئين في زمانِه، وتغيَّا بها توجيههم إلى ما رآه مظِنَّة الوقوع في زلل الإعراب، وساقه مَنْبَهَةً لهم وتعليمًا، وغنيٌّ عن البيان أنَّ المبتدئين في زمن ابن هشام هم غير المبتدئين في زمان الناس هذا؛ إذ ليس يَصحُّ في باب المقايسة بين القبيلَيْن أن نأخذ بظاهر الاتفاق في اللفظ.

ولعل من مبتدئي ابن هشام الذين عناهم بالتوجيه والتنبيه مَنْ تَأَثَّلت له الإمامة في العلم.

أما المبتدئون في زماننا فهم كثرة كاثرة، ولن تعدم منهم حامل شهادةٍ أو صاحب منصبٍ، أو مُتَصدِّرًا للتعليم والفتيا في مسائل اللغة، وإذن فينبغي لنا القياس الأَوْلى أن نكون على الفهم عن مثل هذا العالم الجليل أَحْرَص.

وبقراءة توجيهاته عن مُكْث وتدبرها أولى، وأنا زعيم لِمن صَمَدَ لهذه الغاية بأن يجد أثر ذلك في إدراك لطائف الإعراب، والتمكُّن من مادته، والكشف عن كثيرٍ من أسرار هذه اللغة الشريفة؛ لذلك كان مني ما ترى من تجرُّد لاستصفاء المسائل التي جمع فيها ابنُ هشام فنونًا من النحو والإعراب، مما يكثر فيه الغلط، ويحتاج إلى التنبيه مع بيان وَجْه الصَّواب فيها، وكل ذلك مما يندر أن تجد مثله عند غيره.

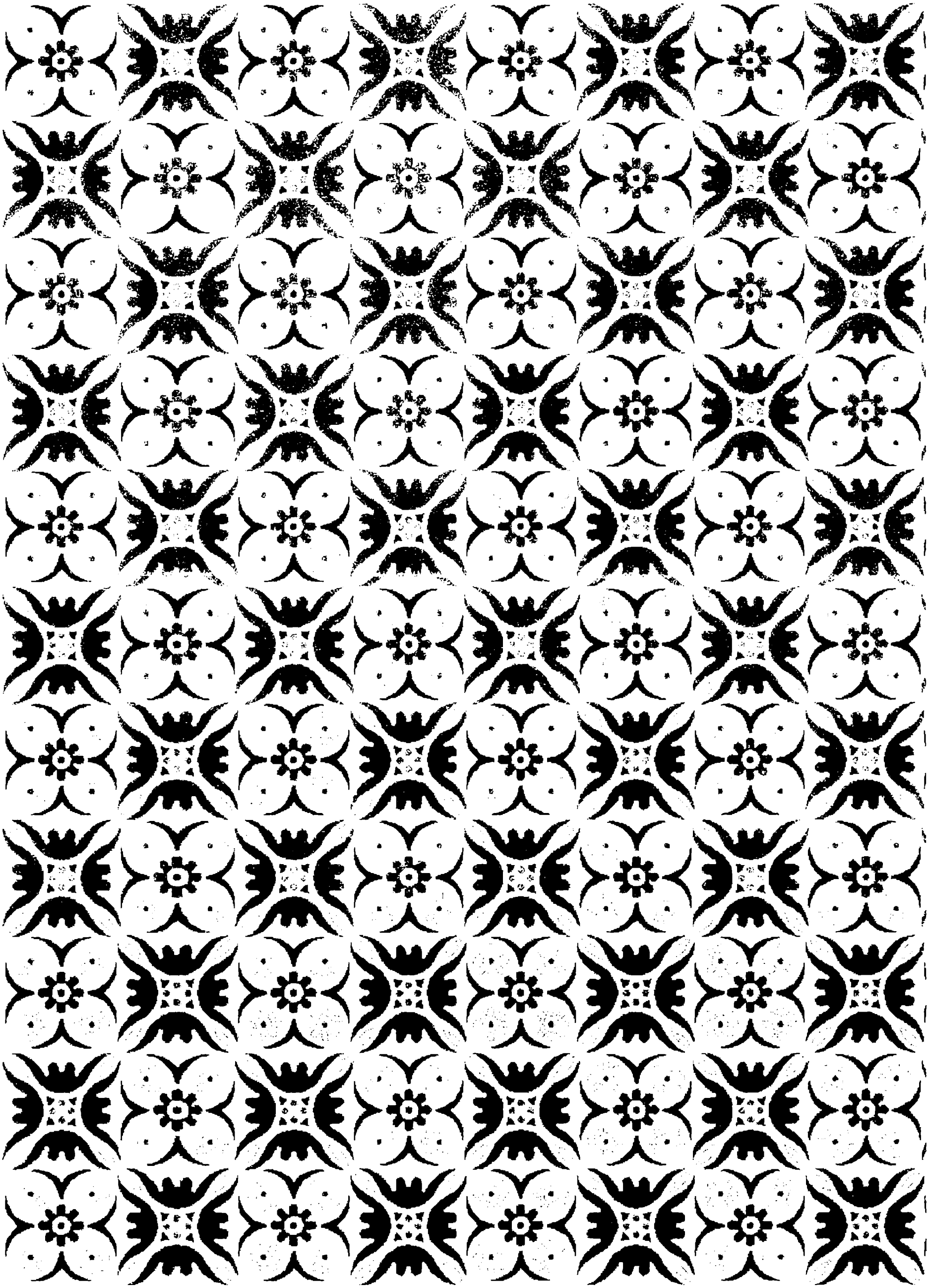
وكان عملي فيها اختيار ما فيه نفع ظاهر، وما يعرض فيه الخطأ لِكثير من المُعْرِبين المعاصرين، معتمداً في عرضها تيسير الأسلوب، ومعلِّقًا في حواشيها بما يذلِّل الصَّعب، ويحلُّ المغاليق، مع الحرص قَدْر الإمكان على عبارة ابن هشام؛ لإيلاف طالب العلم، وتحقيق تمرُّسِهِ بها، وسلوك سبيل المتقدمين في الإعراب على الوجه الصحيح.

رحم الله ابن هشام، وشيخه الجليل أبا حَيَّان، وسائر أئمة العلم، وفتح لهم في جنات النَّعيم، وهدانا وإياكم إلى صراطه المستقيم.

والحمد لله رب العالمين

عبد اللطيف بن محمد الخطيب

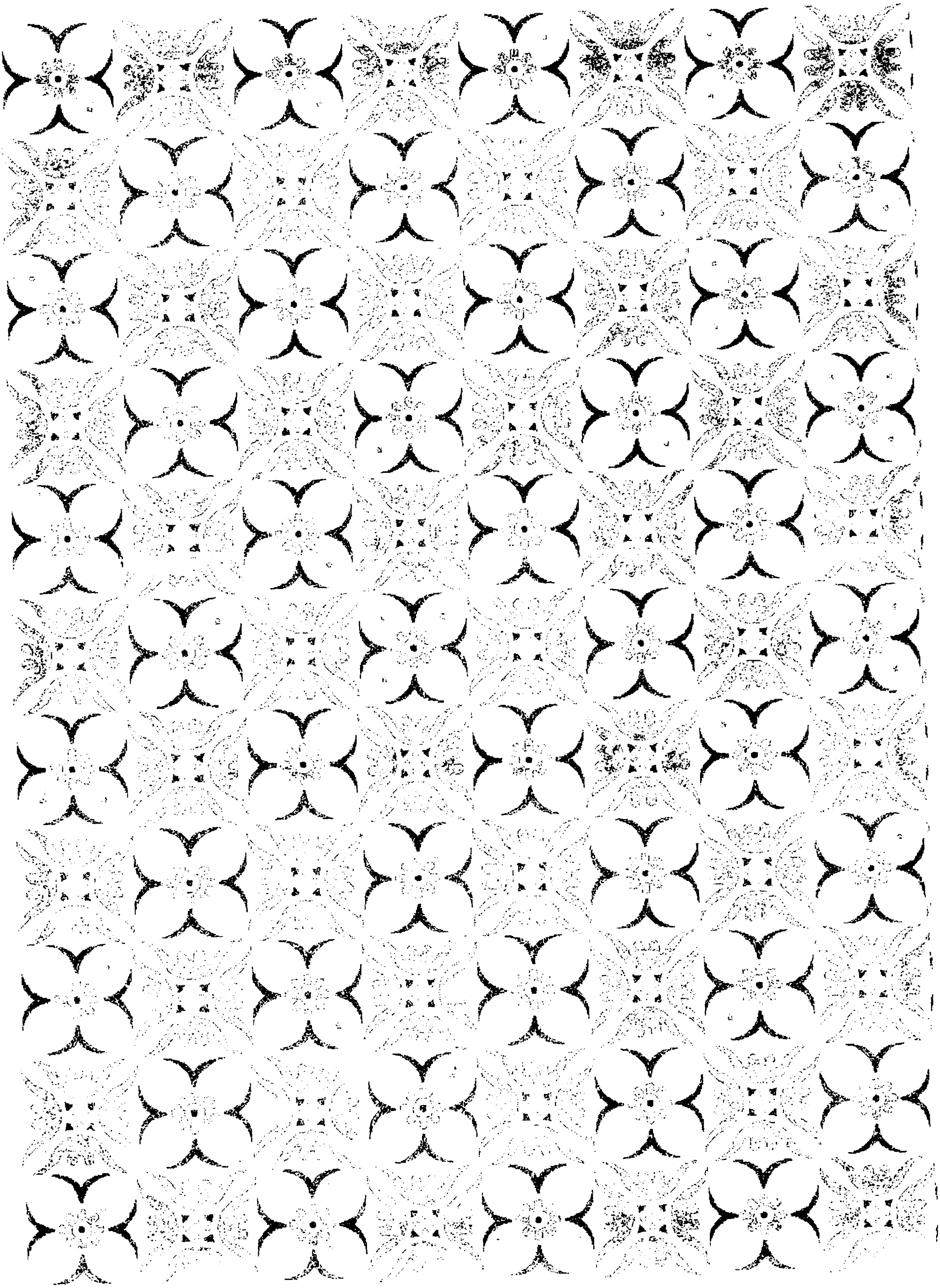
٢٠٢٠/٨/٢٥م



١ ـ بيان أنه قد يُظَنُّ أَنَّ الشيء من باب الحذف، وليس منه

(٦/٣٥٥).

١ ـ «حَذْفُ الاختصار والاقتصار»



حذف المفعول اختصارًا واقتصارًا

ـ جَرَتْ عادةُ النحويين أن يقولوا: «يُحْذَفُ المفعول اختصارًا واقتصارًا»، ويُريدون بالاختصار الحذفَ لدليل، وبالاقتصار الحذف لِغير دليل، ويمثلونه بنحو ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ [سورة البقرة: ٢/٦٠] أي: أَوْقِعوا هذَين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدَّى إلى اثنين: «من يَسْمَعْ يَخَلْ» أي: تكن منه خَيْلَةٌ.

والتحقيقُ أن يُقالَ: إنه تارةً يتعلَّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أَوْقعه، أو من أُوْقِعَ عليه، فَيُجاء بمصدَرِهِ مُسْنَدًا إلى فعلٍ كونٍ عام، فَيُقال: حصل حريقٌ أو نَهْبٌ.

وتارةً يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعل للفعل فَيُقْصَرُ عليهما، ولا يُذْكَرُ المفعولُ، ولا يُنْوَى؛ إذ المنويُّ كالثابت، ولا يُسَمَّى محذوفًا؛ لأنَّ الفِعْلَ يُنَزَّلُ لهذا القصدِ مَنْزلةَ ما لا مفعولَ له، ومنه: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢/٢٥٨]، ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٣٩/٩]، ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٧/٣١]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ...﴾ [الإنسان: ٧٦/٢٠].

إذ المَعْنَى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يَتَّصِف بالعِلْم، ومَن يَنْتَفي عنه العِلْم، وأوقِعُوا الأكلَ والشُّرْبَ، وذَرُوا الإسرافَ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك.

ـ ومنه على الأصح: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٨/٢٣]، ألا ترى أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلامُ إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّياد وقومُهُما على السَّقي، لا لكون مَذُودِهما غَنَمًا، ومَسْقيِّهم إبِلًا.

وكذلك المقصود من قولهما «نَسْقي» السَّقْيُ لا المَسْقِيُّ، ومن لم يتأمَّل قدَّر يَسْقون إبلهم، وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا، وتارة يُقْصَدُ إسنادُ الفعل إلى فاعله، وتعليقُه بمفعوله فيُذْكَران نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [آل عمران: ٣/١٣٠]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ١٧/٣٢].

ـ وقولك: «ما أحسنَ زيدًا»، وهذا النوع إذا لم يُذْكر مفعولُه قيل: محذوف، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٩٣/٣]، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه[١] فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٢٥/٤١]، ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ٥٧/١٠]، و[٢]:

حَمَيْتَ حمى تهامَةَ بعد نجدٍ وما شيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَباحِ

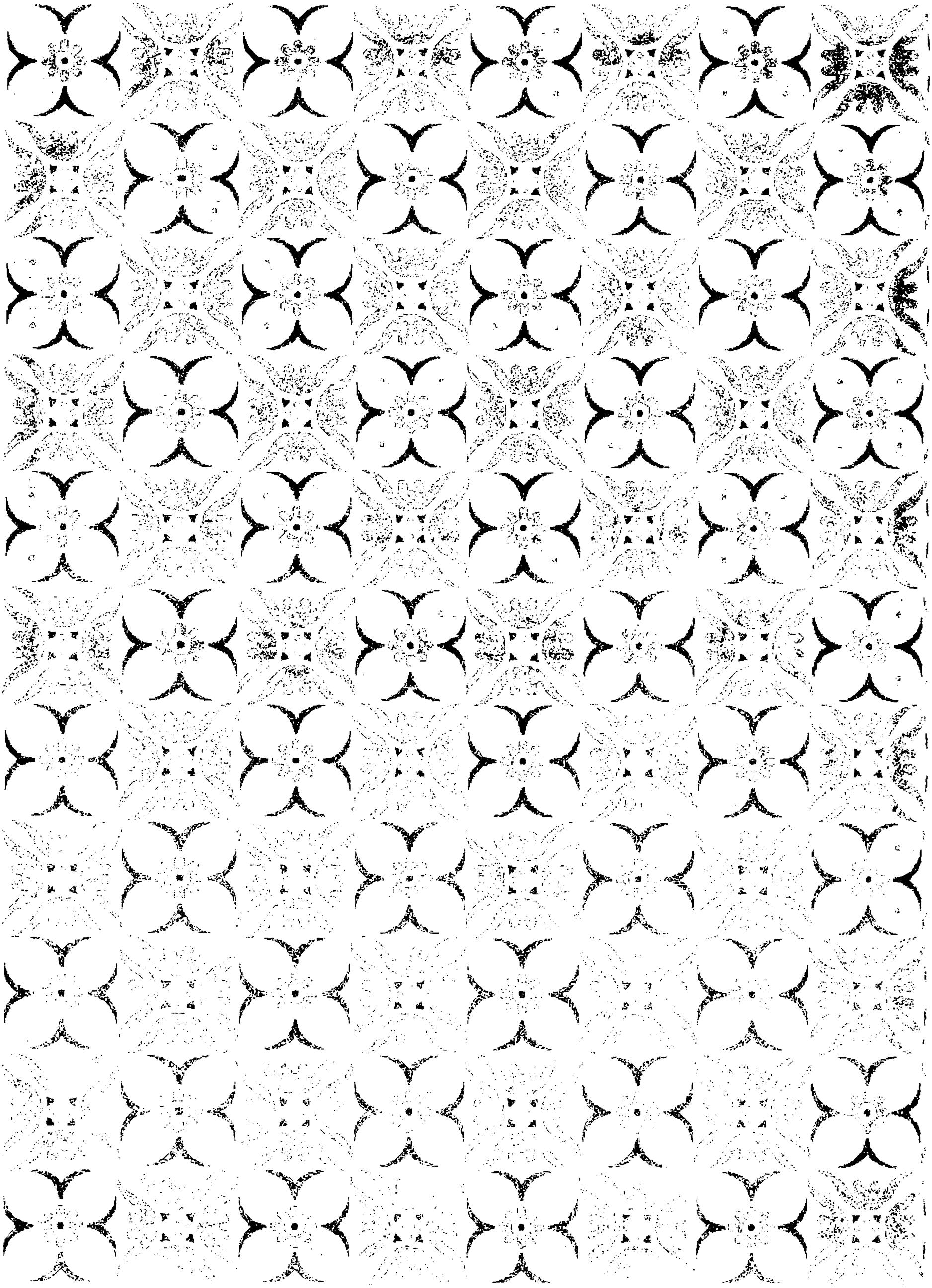
(١) أي: ما يستدعي ذكر المفعول.

(٢) البيت لجرير في مدح عبد الملك بن مروان. والتقدير: حَمَيْتَه.

٢ ـ الجزء السادس ـ الباب الخامس

ذِكْرُ أماكنَ من الحَذْف يَتَمرَّنُ بها المُعْرِبُ

٤٠٧/



اختيار: أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

(٤٠٧/٦)

١ ـ حذف الاسم المضاف:

﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢/٨٩]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم﴾ [النحل: ٢٦/١٦] أي: أمره؛ لاستحالة الحقيقي.

ومن ذلك، أي: مما حُذِف فيه المضاف:

ما نُسِبَ فيه حكم شرعي إلى ذاتٍ؛ لأنَّ الطَّلَبَ لا يتعلَّق إلا بالأفعال، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣/٤]، أي: «استمتاعهن». ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣/٥] أي: أَكْلُها.

٢ ـ حَذْفُ المضاف إليه /٤١٤

يكثر في ياء المتكلم مضافًا إليها المنادى، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف: ١٥١/٧].

ـ وفي الغايات[١]، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:

(١) أي: في الظروف التي قطعت عن الإضافة فبنيت لهذا القطع على الضم.

٤/٣٠] ، أي: من قبل الغَلَب ومن بعده.

وفي «أيّ» و«كلّ» و«بعض» و«غير» بعد «ليس» ، وربما جاء في غيرهِنَّ ، نحو: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨/٢] فيمن ضم(١) ولم ينون ، أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم ، وسُمِع(٢) «سلامُ عليكم» فيحتمل ذلك أي: سلامُ الله ، أو إضمار «أل».

٣ ـ حذف اسمين مضافين:

ـ ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢/٢٢] أي: فإنَّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب(٣).

﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦/٢٠] أي: من أثر حافر فرسِ الرسولِ(٤).

﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ١٩/٣٣] أي: كدوران عَيْنِ الذي.

---

(١) انظر: كتابي (معجم القراءات ٨٧/١) وهي قراءة ابن محيصن.

(٢) انظر: (مغني اللبيب ٥٠٨/٦)، و(البحر المحيط ١٦٨/١)، و(الارتشاف/ ١٨٢٢).

(٣) قلت: هذا التقدير للزمخشري قال: أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، فَحُذِفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى إلا بتقديرها.
انظر: (الكشاف ٣٤٨/٢)، ونقل النص أبو حيان في (البحر ٣٦٨/٦).

(٤) انظر: (البحر ٢٧٤/٦)، وبعد ذكر هذا التقدير قال: والإضمار خلاف الأصل.

٤ ـ حَذْفُ ثلاثِ متضايفات /٤١٨

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩/٥٣] أي: فكان مقدارُ مسافةِ قُرْبِه مِثْلَ قابِ قوسَيْن، فَحُذِف ثلاثةٌ من اسم «كان»، وواحدٌ من خبرها، كذا قدَّره الزمخشريُّ.

٥ ـ حذف الموصول الاسمي /٤١٩

ذهب الأخفش والكوفيون إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفًا على موصول آخر، ومن حجتهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦/٢٩][1].

وقول حسان:

أَمَن يَهْجو رَسولَ اللهِ مِنْكُم ... ويَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَواءُ

«والشاهد: حذف الموصول من المصراع الثاني لِدلالة الأول عليه».

وقول آخر:

ما الذي دَأْبُهُ احتياطٌ وَحَزْمٌ ... وَهَواهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيانِ

---

(١) وأما الآية التي فيها ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فهي في سورة آل عمران ٧٢/٣.

أي: والذي أُنْزل، ومن يمدَحُه، والذي أطاع هواه.

٦ ـ حذف الصِّلة /٤٢١

يجوز[١] قليلًا لدلالة صِلَةٍ أخرى كقوله:

وعند الذي واللاتِ عُدْنَك إِحْنَةٌ عليك، فلا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوائِدِ

أي: الذي عادك.

أو لدلالة غيرها[٢] كقولك:

نحنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إلَيْنا

أي: نحن الأُلى عُرِفوا بالشجاعة.

٧ ـ حذف الموصوف /٤٢٣

ـ ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٣٧/٤٨] أي: حُورٌ قاصراتُ.

ـ ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۞ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ٣٤/١٠ ـ ١١] أي: دروعًا سابغاتٍ.

---

(١) أي: يجوز حذف الصِّلة قليلًا مع بقاء الموصول لدلالة صلةٍ أخرى.

(٢) أي: لدلالة غير الصِّلة المذكورة على المحذوف كدلالة المقام.

ـ ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٩/٨٢] أي: ضَحِكًا قليلًا وبكاءً كثيرًا.

ـ ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٩٨/٥] أي: دين المِلَّة القيِّمة.

٨ ـ حذف الصِّفة /٤٢٨

ـ ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ١٨/٧٩] أي: صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يُخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيها حينئذٍ.

ـ ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٤٦/٢٤ ـ ٢٥] أي: سُلِّطت عليه...

ـ ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢/٧١] أي: الواضح، وإلا لكان مفهومه كفرًا.

٩ ـ حَذْفُ المعطوف /٤٣١

ـ ويجب أن يتبعه العاطف نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ٥٧/١٠] أي: ومن أنفق من بعده، دليل التقدير: أن الاستواء إنما يكون بين شيئين:

ـ ومن القليل حَذْفُ «أم» ومعطوفها كقوله:

دعـاني الـقـلـبُ إنِّـي لِأَمْـرِهِ سَـميعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْـدٌ طُلَّابُها

أي: أم غيّ.

١٠ ـ حذف المعطوف عليه /٤٣٦

نحو: ﴿أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت﴾ كذا جاء النص عند المصنِّف وهو خلط بين آيتين، وقد أنبه على هذا مبارك فهما آيتان:

الأولى هي: ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَ﴾ [البقرة: ٢/٦٠].

والثانية هي: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَ﴾ [الأعراف: ٧/١٦٠] أي: فضرب بها فانفجرت، وزعم ابن عصفور أن الفاء في «فانفجرت» هي فاء فضرب، وأن فاء «فانفجرت» حُذِفَت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليس بشيء؛ لأن لفظ الفاءَيْن واحد، فكيف يحصل الدليل؟... وجَوَّز الزمخشري ومَن تبعه أن تكون فاء الجواب، أي: فإن ضرب فقد انفجرت...

١١ ـ حذف المبدل منه /٤٣٨

قيل في: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ﴾ [النحل: ١٦/١١٦].

وفي: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا﴾ [البقرة: ٢/١٥١].

إنَّ الكذب بدل من مفعول «تَصِف» المحذوف؛ أي: لِما تصفه.

وكذلك في «رسولًا» بناء على أن «ما» في «كما» موصول اسمي، ويَرُدُّه أنَّ إطلاق «ما» على الواحد من أولي العلم. والظاهر أنَّ «ما» كافة، وأظهر منه أنها مصدريَّة لإبقاء الكاف حينئذٍ على عمل الجر.

١٢ ـ حذف المؤكَّدِ وبقاء توكيده:

قد مَرَّ أنَّ سيبويه والخليل أجازاه، وأنَّ أبا الحسن ومن تبعه منعوه.

انظر: الشرط الثالث من شروط الحذف ص/٣٣٨، ٣٤١ «ألا يكون مؤكدًا، وهذا الشرط أوَّلُ مَن ذكره الأخفش».

١٣ ـ حذف المبتدأ /٤٤٠

ـ يكثر ذلك في جواب الاستفهام ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ۞ نَارُ ٱللَّهِ﴾ [الهمزة: ١٠٤/٥ ـ ٦] أي: هي نار.

ـ وبعد فاء الجواب نحو: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَا﴾ [فُصِّلت: ٤١/٤٦] أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها.

١٤ ـ حذف الخبر /٤٤٥

ـ ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ١٣/ ٣٥] أي: دائم.

ـ ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٢٦/٥٠].

ـ ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٣٤/٥١] أي: لهم.

١٥ ـ ما يحتمل النوعين: حذف المبتدأ أو حذف الخبر /٤٥١

ـ يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٥٨/٣]، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ٢/١٨٥] أي: فالواجب كذا... أو فعليه كذا، أو فعليكم كذا.

ـ ويأتي في غيره نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٢/١٨، ٨٣] أي: أمري، أو أَمْثَلُ. ومثله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد ٤٧/٢١] أي: أمرنا، أو أمثل.

١٦ ـ حذف الفعل وَحْدَهُ، أو مع مضمر مرفوع، أو منصوب، أو معهما /٤٥٣

ـ يَطَّرد حذفه مُفَسَّرًا نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٩/٦]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٨٤/١].

ـ ويكثر في جواب الاستفهام نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١/٢٩] أي: لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ اللهُ.

ـ ويأتي حذف الفعل في غير ذلك، نحو: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١/٤]، أي: وأتوا خيرًا... وقال الكسائي: يكن الانتهاءُ خيرًا، وقال الفراء: الكلام جملةٌ واحدةٌ، و«خيرًا» نعت لمصدر محذوف أي: انتهاءً خيرًا.

١٧ ـ حذف المفعول /٤٥٨

يكثر بعد «لو شئتَ» نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٩/٦] أي: فلو شاء هدايتكم.

وبعد نفي العلم، ونحوه: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣/٢] أي: إنهم سُفَهاء.

ـ وعائدًا على الموصول: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١/٢٥].

ـ ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول، نحو: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧٧/١٠] أي: هو سحر؛ بدليل ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾.

ـ ويكثر حذفه في الفواصل نحو: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٩٣/٣] والتقدير: وما قلاك.

ـ ويجوز حذف مفعولَيْ «أَعْطَى» نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٩٢/٥] أي: أعطى الفقيرَ المالَ أو الصَّدَقَةَ.

وثانيهما فقط نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٩٣/٥]، والمفعول المذكور وهو الكاف في «يُعطيك»، وهو الأول، وحذف الثاني، أي: يعطيك خيرًا.

١٨ ـ حذف الحال /٤٦١

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولًا أغنى عنه المَقُولُ، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۞ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ١٣/٢٣ ـ ٢٤] أي: قائلين ذلك.

١٩ ـ حذف التمييز /٤٦٣

نحو: «كم صُمْتَ؟» أي: كم يومًا؟ وقال تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٤٤/٢٥ ـ ٢٧] كم: مفعول «تركوا» أي: تركوا كثيرًا، و«من جنات» تفسير وتبيين لـ «كم».

٢٠ ـ حذف الاستثناء /٤٦٥

وذلك بعد «إلَّا»، و«غير» المسبُوقين بـ «ليس»، يقال: «قبضتُ

عشرةً ليس إلّا»، أو «ليس غيرُ»، وقد تقدَّم[١].

ـ وأجاز بعضهم ذلك بعد «لم يكن» وليس بمسموع.

٢١ ـ حذف حرف العطف /٤٦٦

باب الشعر[٢]، كقول الحطيئة:

إن امرأ رَهْطُهُ بالشَّامِ مَنْزِلُهُ   بِرَمْلِ يبرينَ جارًا شدَّ ما اغْتَرَبا

أي: ومنزله برمل يبرينَ، كذا قالوا. ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة.

ـ وحكى أبو زيد «أكلتُ خُبْزًا لحمًا تمرًا» فقيل: على حذف الواو، وقيل[٣]: على بدل الإضراب.

ـ وحكى أبو الحسن: «أَعْطِه درهمًا، درهمين، ثلاثة» وخُرِّج

---

(١) انظر هذا في: (٢/٤٥٥ ـ ٤٥٦) عند الحديث عن «غير...». وانظر: (شرح المفصَّل ٦/١٤٠)، وذكر ابن خروف أنه عنده يحتمل الوجهين ليس غيرًا، بالفتح والتنوين، وليس غيرٌ، بالضم والتنوين، فالحركة إعرابية.

(٢) أي: يكثر حذف حرف العطف في الشعر، ويكون في غيره لكن ليس ككثرته فيه.

(٣) أي: لحمًا وتمرًا كلاهما بدل على تقدير: بل لحمًا وتمرًا، فـ (لحمًا) بدل من (خبزًا)، وهو بدل مباين.

على إضمار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خُرِّج على ذلك[١] آيات[٢].

٢٢ ـ حذف فاء الجواب /٤٧٠

وهو مختصٌّ بالضَّرورة، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها [والشُّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ]

أي: فالله يشكرها، وذكر شاهدًا لحذف الفاء للضرورة.

٢٣ ـ حذف واو الحال /٤٧٠

تقدَّم في قوله:

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُه [ورفيقُه بالغَيْبِ لا يَدْرِي]

أي: انتصف النهارُ، والحال أن الماء غامر هذا الغائص.

٢٤ ـ حذف «قد» /٤٧١

ـ زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالًا لا بُدَّ معه من «قد» ظاهرةً نحو: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ

(١) أي: على حذف حرف العطف.

(٢) سورة الغاشية (٨٨/٨)، و(٨٨/٢)، وسورة آل عمران (٣/١٨ ـ ١٩).

فَصَّلَ لَكُم﴾ [الأنعام: ٦/١١٩].

ـ أو مضمرةً نحو: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٦/١١١] على تقدير: وقد اتَّبعك. ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٤/٩٠] والتقدير: أو جاءوكم قد حصرت صدورهم.

ـ وخالَفَهُم الكوفيون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرًا لـ «كان»، كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه(١): «أليس قد صليتَ معنا».

٢٥ ـ حذف «لا» التبرئة /٤٧٤

حكى الأخفش: «لا رَجُلَ وامرأَةَ» بالفتح، وأصله: ولا امرأَةَ، فحذفت «لا» وبقي البناء للتركيب(٢) بحاله.

٢٦ ـ حذف «لا» النافية غيرها(٣) /٤٧٥

يطَّرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفيُّ مضارعًا نحو: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١٢/٨٥].

---

(١) انظر: (صحيح البخاري ٤/٢٣٤٤)، و(فتح الباري ١٧/١١٨ ـ ١١٩)، و(مغني اللبيب ٦/٤٧١ حاشية/٨).

(٢) أي: التركيب مع «لا» بقي بعد الحذف كما كان من قبل.

(٣) أي: غير «لا» النافية للجنس المتقدمة.

٢٧ ـ حذف «ما» النافية /٤٧٨

وذكر ابن معطي ذلك[١] في جواب القَسَم، فقال في ألفيته:

وإن أتـى الجَـوابُ مَنْفِيًّا بـ«لا» أو «ما» كقولي: «والسَّما ما فَعَلا»
فـإنَّـهُ يجوزُ حـذفُ الحَرْفِ إذْ أَمِنُوا الإلْبـاسَ حـالَ الحَذْفِ
[كقولـه: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ حُذِفْ «لا» منه، أي: «لا تفتأُ» المعنى عُرِفْ]

قال ابن الخباز: وما رأيت في كُتُبِ النحو إلَّا حَذْفَ «لا» وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف «ما»؛ لأن التصرُّف في «لا» أكثر من التصرف في «ما» كما كان من قبل.

٢٨ ـ حذف «ما» المصدريَّة /٤٨٠

قال أبو الفتح في قوله:

بـآيَـةِ يقـدمونَ الخَيْـلَ شُـعْثًـا [كأنَّ على سـنابِكِها مُدامًا]

والصَّواب أن «آيةِ» مضافة إلى الجملة كما مَرَّ.

وعكسه قول سيبويه[٢] في قوله:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَميمًـا بـآيـةِ مـا تُحِبُّون الطَّعـامـا

(١) أي: حذف «ما» النافية. وانظر: (ألفية ابن معطي/٥٨).
(٢) ذكر سيبويه أن «ما» لغو. انظر: (الكتاب ١/٤٦١).

إنَّ «ما» زائدة، والصواب أنها[1] مصدرية.

٢٩ ـ حذف «كي» المصدرية /٤٨١

أجازه السيرافي في نحو: «جئت لتكرمني»، وإنما يقدر الجمهور هنا «أنْ» بعينها لأنها أمُّ الباب؛ فهي أَوْلَى بالتجوُّز[2].

٣٠ ـ حذف أداة الاستثناء /٤٨١

لا أعلم[3] أحدًا أجازه، إلَّا أنَّ السهيلي قال في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ١٨/٢٣ ـ ٢٤]: لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذا لم يُنْهَ عن أن يصِلَ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ بقوله: ﴿ذلك﴾ ولا بالنهي لأنك إذا قلت: أنت منهي عن أن تقوم إلا أن يشاء الله، فلست بمنهي[4]... فتضمن كلامه حذف أداة

---

(١) أي: «ما» وآية مضافة إلى المصدر، لا إلى جملة «تحبُّون الطعاما».

(٢) قال المصنف في «كي»: والأول أولى، أي: النصب بأن مضمرة في المثال لأنَّ «أنْ» أمكن في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوُّز فيها بأن تعمل مضمرة. انظر: (مغني اللبيب ٣/٤٠]، و(اللمع ٤/١٤٠)، و(شرح الكافية الشافية/١١٥٢).

(٣) تعقبه الدماميني بقوله: وهذا عجيب جدًّا، كيف لا يعلم المصنف «ابن هشام» أحدًا أجازه غير السهيلي، والمسألة في التسهيل وقد كتب منه نسخًا وملأه بحواشيه... انظر: (مغني اللبيب ٦/٤٨١ ج٤).

(٤) أي: لست بمنهي عن القيام.

الاستثناء والمستثنى جميعًا، والصواب أن الاستثناء مفرَّغ، وأن المستثنى مصدر أو حال...

٣١ ـ حذف لام التوطئة /٤٨٤

﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [المائدة: ٥/٧٣].

﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [هود: ١١/٤٧].

٣٢ ـ حذف الجار /٤٨٥

يكثر ويطَّرد مع «أنْ» وأنَّ نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟﴾ [الحجرات: ٤٩/١٧] أي: بأنْ أسلموا...

وقد يحذف مع بقاء الجرِّ كقول رؤبة ـ وقد قيل له[1]: «كيف أصبحت؟ خيرٍ عافاك الله».

٣٣ ـ حَذْفُ «أنْ» الناصبةِ /٤٨٨

هو مُطَّرِد في مواضع معروفة، وشاذٌّ في غيرها، نحو: «خذِ اللصَّ قَبْلَ يأخذَك» و«مُرْه يَحْفِرَها، ولا بُدَّ من تَتَبَّعها» على تقدير: لا بُدَّ أن تَتَبَّعَها.

---

(١) انظر ما تقدَّم ٣/١٣٩ «كيف»، و(شرح المفصل ٢/٥١) وجعل هذا أبو حيان من الشاذِّ الذي لا يُقاس عليه.

٣٤ ـ حذف لام الطَّلب /٤٩٢

هو مُطَّرِد عند بعضهم، في نحو: «قل له يَفْعَلْ» وجَعَلَ منه ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١/١٤].

وقيل: هو جواب لشرطٍ محذوف، أو هو جواب الطلب.

والحقُّ أنَّ حذفها مختصٌّ بالشعر كقوله(١):

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تبالا

٣٥ ـ حذف حرف النداء /٤٩٣

نحو: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١/٥٥]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩/١٢].

وشذَّ في اسمي الجنس(٢) والإشارة في نحو(٣): «أَصْبِحْ ليلُ».

ـ ولَحَّن بعضُهم المتنبِّي في قوله:

هٰذي بَرَزْتِ لنا فهجتِ رَسيسا ثم انثنيتِ وما شَفَيْتِ نُسيا

---

(١) البيت لحسان أو الأعشى أو غيرهما. وذكره المصنِّف شاهداً لحذف اللام في الضرورة مع بقاء عملها على تقدير: لتفدِ.

(٢) أي: شذَّ حذف «يا». وانظر: (الحاشيتين ٦ و٧ من ٤٩٢/٦).

(٣) منقول عن امرأة من طيئ تزوجها امرؤ القيس واسمها أم جندب.

وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي: برزتِ هذه البرزة.

٣٦ ـ حذف همزة الاستفهام /٤٩٧

قد ذُكِر في أول الباب(١) الأول من هذا الكتاب «مغني اللبيب».

٣٧ ـ حذف نون التوكيد /٤٩٧

يجوز(٢) في نحو: «لَأَفْعَلَنَّ» في الضرورة، كقوله:

فلا وَأَبي لَنَأْتِيَها جَميعًا ... ولو كانَتْ بها عَرَبٌ ورُومُ

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو: «اضربَ الغلامَ» بفتح الباء والأصل: اضربَنْ.

وقوله:

لا تهِينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وحذفها في غير ذلك ضرورة:

اضربَ عنكَ الهُمُومَ طارِقها ... ضَرْبكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ القرس

وقيل: إن بعضهم ينصب بـ «لم» ويجزم بـ «لن».

---

(١) انظر: (١/٧٥ ـ ٨١)، والأصل أدوات الاستفهام والألف.

(٢) يجوز حذف النون من الفعل المؤكَّد بها للضرورة.

٣٨ ـ حذف نوني التثنية والجمع /٥٠٠

ـ يُحذَفان للإضافة، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١/١١١]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧/٥٤].

ـ ولشبه الإضافة، نحو: «لا غلامَيْ لزيد» و«لا مُكْرِمِيْ لعمرو» تُقَدَّر اللامُ مُقْحَمَة(١).

ـ ولِتقصير الصِّلَة، نحو: «الضاربا زيدًا» و«الضاربو عمرًا».

ـ واللام الساكنة قليلًا، نحو: ﴿لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ [الصافات: ٣٨/٣٧] فيمن قرأه بالنصب(٢).

ـ وللضرورة، نحو قوله(٣):

هُمَا خطتا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ... وإِمَادَمٌ، والقَتْلُ بالحرِّ أَجْدَرُ

٣٩ ـ حذف التنوين /٥٠٣

ـ يُحْذَف لزومًا لِدخول «أل»، نحو: «الرجل».

ـ وللإضافة، نحو: «غلامك».

---

(١) أي: زائدة، فالإضافة حقيقية، والحذف بسببها.

(٢) قراءة أبي السمال وأبان عن عاصم. (معجم القراءات ٨/٢٤).

(٣) تأبط شرًّا. وفيه روايتان: الرفع كالمثبتة، والجرّ...

ـ ولشبهها، نحو: «لا مالَ لزيدٍ» إذا لم تقدَّر اللامُ مقحمةً، فإن قُدِّرتْ فهو مضاف.

ـ ولِمانع الصرف، نحو: «فاطمة».

ـ وللوقف في غير النَّصب.

ـ وللاتصال بالضمير، نحو: «ضاربك» فيمن قال: إنه غير مضاف.

ـ فأمَّا قوله:

فَمـا أَدْري وَظَنِّي كُـلّ ظَنِّي ... أَمُسْـلِمُني إلَى قَوْمي شِـراحي

فضرورة خلافًا لهشام.

ـ ثم هو نون وقاية لا تنوينٌ كقوله:

وليسَ المُوافِيني لِيُرْفَـدَ خـائِبًـا ... فإنَّ لَهُ أَضْـعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا

إذ لا يجتمع التنوين مع «أل».

ـ ولكون الاسم علمًا موصوفًا بما اتصل به، وأُضيف إلى علم من ابن وابنة اتِّفاقًا، أو بنتٍ عند قوم من العرب. فأمَّا قوله:

جاريةٌ من قيسٍ ابن ثعلبة

فضرورة.

ـ ويُحْذَفُ لالتقاء السَّاكنين قليلًا، نحو:

فَـأَلْفَيْتُـهُ غَيْرَ مُسْـتَعْتِـبٍ   ولا ذَاكِـرَ اللهِ إلَّا قَـلـيـلًا

وإنما آثر ذلك على حَذْفِهِ للإضافة لإرادة تماثُلِ المتعاطفين في التنكير.

ـ وقرئ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾(١) [الإخلاص: ١١٢/١ ـ ٢].

ـ ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٦/٤٠]، في هذه ثلاث قراءات: بترك تنوين «أحد» و«سابق»، وبنصب «النهار».

ـ واختُلِف لِمَ تُرِك التنوين في نحو: «قبضتُ عشرةً ليس غَيْرُ»/٥٠٧

فقيل: لأنه مبنيٌّ كـ «قَبْلُ» و«بعدُ»، وقيل: لنيَّة الإضافة، وإن الضمة إعراب، وغير متعيِّنة لأنها اسم «ليس»، لا محتملةٌ لذلك وللخبريَّة.

ـ ويردُّه(٢) أن هذا التركيب مُطَّرِد، ولا يُحْذَفُ تنوينُ مضافٍ لغير

---

(١) قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم... وغيرهم. وانظر: كتابي (معجم القراءات ١٠/٦٣٦ ـ ٦٣٧).

(٢) أي: مسألة البناء.

مذكور باطِّراد إلَّا إن أشبه في اللفظ المضاف، نحو: «قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قالها»، فإن الأول مضاف للمذكور، والثاني لِمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى[١]، كأنه مضاف إليه لفظًا.

٤٠ ـ أل /٥٠٨

تُحْذَفُ للإضافة المعنويَّة، وللنِّداء، نحو: «يا رحمنُ» إلَّا من اسم الله تعالى، والجمل المحكيَّة، والاسم المشبَّه به، نحو: «يا الخليفةُ هيبةً»، وسُمِعَ «سلامُ عليكم» بغير تنوين، قيل: على إضمار «أل»، ويحتمل عندي كونُه على تقدير المضاف إليه، والأصل: سلام الله عليكم.

ـ وقال الخليل في «ما يَحْسُنُ بالرجل خيرٍ منك أن يفعل كذا» وهو على نية «أل»، في «خير».

ـ ويردُّه أنها لا تجامع «مِنْ» الجارَّة للمفضول.

ـ وقال الأخفش: اللام زائدة، وهذا ليس بقياس، والتركيب قياسيٌّ.

ـ وقال ابنُ مالك: «خير» بدل، وإبدالُ المشتق ضعيف، فالأولى عندي أن يُخَرَّج على قوله:

(١) على تقدير: قطع الله يد من قالها ورِجْلَه.

وَلَقَـدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُـبُّني فَمَضَـيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِيني

٤١ ـ حذف لام الجواب /٥١١

ـ حذف لام جواب «لو»، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠/٥٦].

ـ وحذف لام «لقد» يَحْسُنُ مع طول الكلام، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩/٩١].

ـ وحذف لام «لَأَفْعَلَنَّ» يختص بالضرورة، كقول عامر بن الطَّفيل:

وَقَتِيلُ مُرَّة أَثْأَرَنَّ فإنَّهُ فِرْغٌ وإِنَّ أَخاكُمْ لم يُثْأَرِ

٤٢ ـ حذفُ جملة القسم /٥١٣

ـ كثير جدًّا، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: «لَأَفْعَلَنَّ» أو «لقد فَعَلَ» أو «لَئِن فَعَلَ»، ولم يتقدَّم جملة قسم فثَمَّ جملة قسم مُقَدَّرة، نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١/٢٧]، و﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٥٢/٣]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢/٥٩].

ـ واختُلِف في نحو: «لَزَيْدٌ قائمٌ»، ونحو: «إنَّ زيدًا قائم، أو

لقائم» هل يجبُ كونه جوابًا لقسم أو لا.

٤٣ ـ حذف جواب القسم /٥١٤

يجب إذا تقدَّم عليه، أو اكتنفه ما يُغني عن الجواب.

ـ فالأول نحو: «زيدٌ قائمٌ والله»، ومنه: إنْ جاء زيد والله أكرمْتُه.

ـ والثاني نحو: «زيد والله قائمٌ»، فإن قلت: «زيد والله إنه قائم أو لقائم» احتمل كونُ المتأخِّر عنه خبرًا عن المتقدِّم عليه، واحتمل كونَه جوابًا، وجملةُ القسم وجوابه الخبر.

ـ ويجوز في غير ذلك نحو: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا﴾ [النازعات: ٧٩/١ ـ ٧] أي: لَتُبْعَثُنَّ بدليل ما بعده. وهذا المقدَّر هو العامل في ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾ أو عامله «اذكر»، وقيل: الجواب ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ﴾ وهو بعيد لِبُعْدِه[1].

ت ٤٣ ـ حذف جواب القسم /٥١٦

ومثله: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق: ٥٠/١] أي: لنُهلكنَّ، بدليل ﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ [ق: ٥٠/٣٦]، أو «إنك لمنذِرٌ» ويكون هذا الجواب مقدَّرًا بدليل ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ﴾ [ق: ٥٠/٢].

---

(١) استقبح هذا أبو بكر الأنباري لطول الفصل، فقد فصل بين القسم في أول السورة والجواب بأربع وعشرين آية.

ـ وقيل: الجواب مذكور.

فقال الأخفش: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾ [ق: ٥٠/٤] وحذفت اللام للطول مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾... [الشمس: ٩١/٩].

ـ والكوفيون ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ﴾ [ق: ٥٠/٢]، والمعنى: لقد عجبوا.

... ومثله: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ٣٨/١] أي: إنه لمعجز، أو إنَّك لمن المرسلين، أو ما الأمر كما يزعمون.

وقيل: مذكور، أي: في السورة.

فقال الكوفيون والزجاج: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾، وفيه بُعْد، والفراء وثعلب: ﴿صٓ﴾ لأنَّ معناها: صدق الله، ويَرُدُّه أنَّ الجواب لا يتقدَّم.

وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣٨/٣] وحُذِفَتِ اللامُ للطُّول.

٤٤ ـ حذف جملة الشرط /٥١٩

هو مطَّرد بَعْدَ الطلب، نحو: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣/٣١] أي: فإن تتبعوني يحببكم الله.

وجاء بدونه، نحو: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٢٩/٥٦] أي: فإن لم يتأتَ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها.

٤٤ ـ وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير / ٥٢٢ كقوله:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَها بِكُفْءٍ   وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي: وإلَّا تطلِّقها.

٤٥ ـ حذف جملة جواب الشرط /٥٢٣

وذلك واجبٌ إن تقدَّم عليه، أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب:

فالأول: نحو: «هو ظالمٌ إنْ فَعَل».

والثاني: نحو: «هو إنْ فعل ظالم»، ومنه: «والله إن جاءني زيد لأكرمنَّه»، وقول ابن مُعْط[(١)]:

اللفظ إن يُفِد هو الكلامُ   ....

إمَّا من ذلك ففيه ضرورة، وهو حَذْفُ الجواب مع كون الشرط مضارعًا، وإما الجواب الجملة الاسمية، وجملتا الشرط والجزاء خبر، ففيه ضرورة أيضًا وهي حذف الفاء.

كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها   والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

ووهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه.

---

(١) اللفظ: مبتدأ، خبره جملة هو الكلام، وجواب الشرط: إن يفِد، محذوف.

ويجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٦/٣٥] أي: فافعل.

* تنبيه /٥٢٨

التحقيق أنَّ حذف الجواب مثل ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٢٩/٥]، لأن الجواب مُسَبَّبٌ عن الشرط، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يُوْجَد، وإنما الأصل فليبادر العمل فإن أجل الله لآتٍ.

٤٦ ـ حذف الكلام بجملته /٥٣١

يقعُ ذلك باطِّرادٍ في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: أقام زيد؟ فتقول: نعم، وألم يقم زيد؟ فتقول: نعم، إن صَدَّقت النفي، و«بلى» إن أَبْطَلْتَهُ...

الثاني: بعد «نعم» و«بئس» إذا حُذِفَ المخصوصُ، وقيل: إنَّ الكلام جملتان، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٨/٤٤] والتقدير في الآية: نِعْم العبد أيوب، فالمحذوف مبتدأ هو أيوب أو خبر، أيوبُ الممدوح، وعلى كلا التقديرين حذف الكلام بجملته.

والثالث: بعد حروف النِّداء في مثل: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾

[يس: ٣٦/٣٦] إذا قيل إنه على حذف المنادى، أي: يا هؤلاء.

الرابع: بعد إن الشرطيَّة:

قالت بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ * كان فقيرًا مُعْدِمًا؟ قالتْ وإنْ

أي: وإن كان كذلك رضيتُه.

الخامس: في قولهم: «افعل هذا إمَّا لا» أي: إن كنت لا تفعل غيره.

٤٧ ـ حذف أكثر من جملة في غير ما ذُكِرَ /٥٣٤

ـ أنشد أبو الحسن(١):

إنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلالَ فَلَوْ في سالِفِ الدَّهْرِ والسِّنين الخَوالي

أي: إنْ كان عادتك الدلالَ فلو كان هذا في ما مضى لاحتملناه منك.

ـ وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢/٧٣] إنَّ تقديره: فضربوه فحيي فقلنا: كذلك يحيي الله...

(١) قائله: عبيد بن الأبرص.

* تنبيه /٥٣٥

الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعةُ، وذلك بأن يجد خبرًا مبتدأً أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفًا معطوفٍ عليه، أو معمولًا بدون عامل...

ـ وكذا قولهم: يُحْذَفُ الفاعلُ لعظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، أو نحو ذلك، فإنَّه تَطَفُّلٌ منهم على صناعة البيان.

ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريًا على عادتهم، وأنشد متمثلًا:

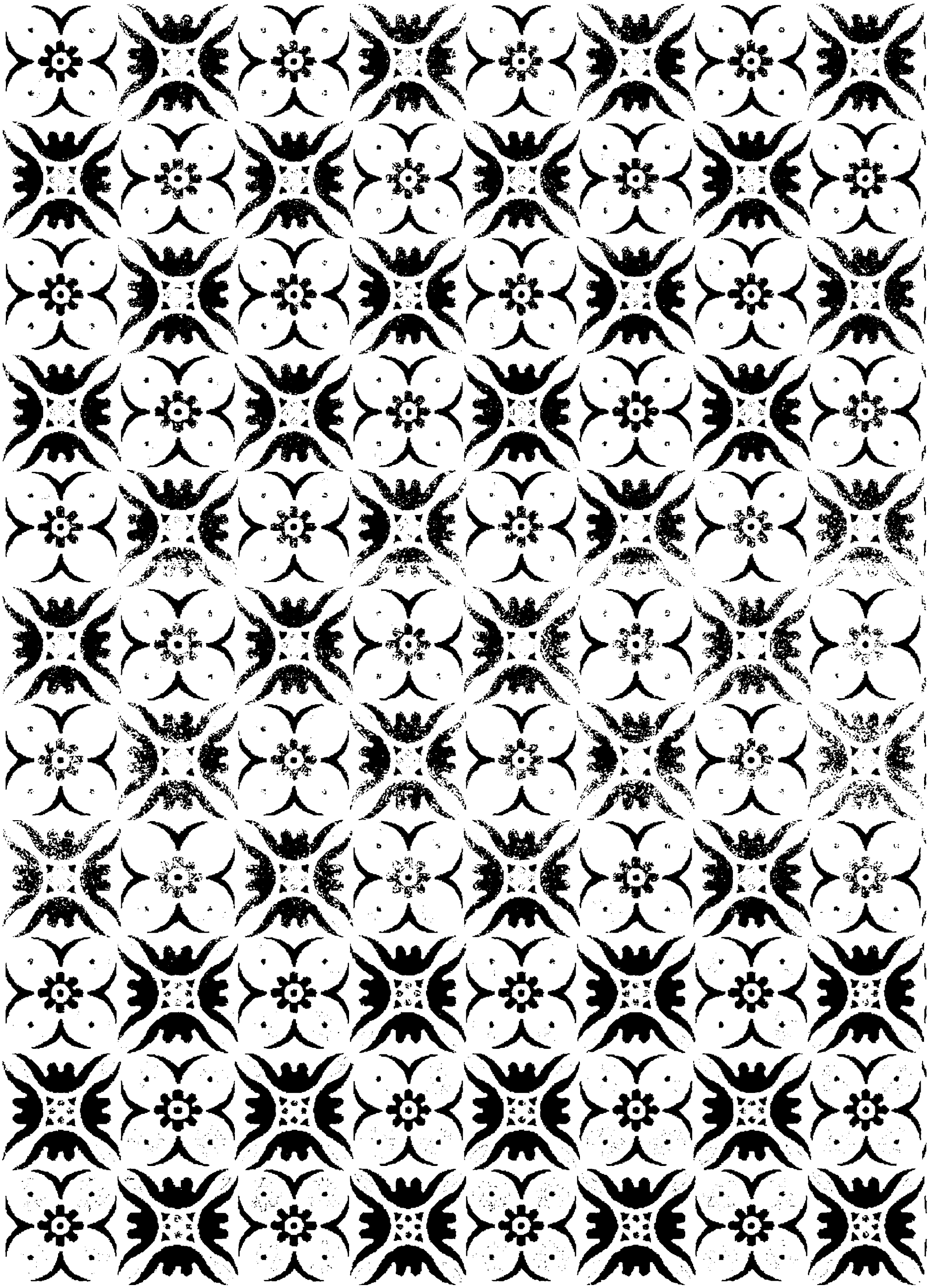
وهَلْ أَنا إلَّا مِنْ غزِيَّة إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وإنْ تَرشُدْ غزيَّةُ أرْشُدِ

ـ بل لأني وضعت كتابي لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعًا.

وأما قولهم في[1] «راكب النَّاقة طليحان»: إنه على حذف عاطف ومعطوف أي: والناقة، فلازمٌ لهم ليطابق الخبرُ المخبرَ عنه، وقيل: هو على حذف مضاف أي: أحد طليحين، وهذا لا يتأتَّى في نحو: «غلامُ زيدٍ ضربتهما».

(١) طليحان، من الطلاحة، وهو التعب والإعياء من السَّيْر، وفي (شرح التسهيل): راكب البعير.

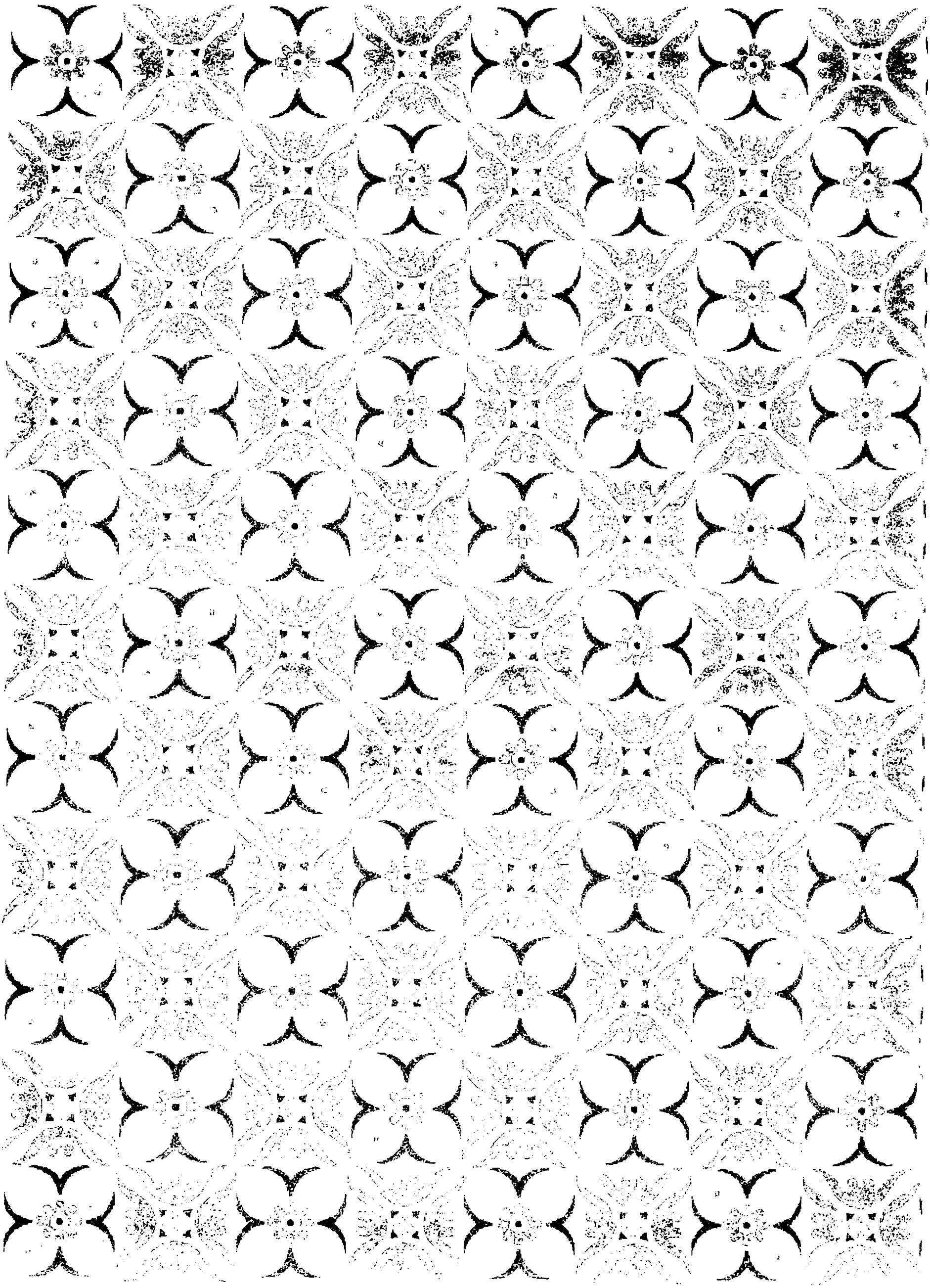
وانظر بقية هذه الحاشية و(الارتشاف/ ١٠٩٩، و(شرح التسهيل، لابن مالك ٢٨٩/١)، و(الهمع ٥٢/٢).



٣ ـ الباب السادس من الجزء السادس

٥٤١

التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصَّواب خلافُها



الباب السادس
التحذير[١] من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

٥٤١ ـ ٥٩٠

قال ابن هشام: «وهي كثيرة، والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعًا»:

* **أحدها:** قولهم في «لو»:

إنها حرف امتناع لامتناع. وقد بَيَّنا الصَّواب في «لو» في ذلك في فصل «لو» وبسطنا القول فيه بما لم نُسْبَق إليه.

وهذا الذي أشار إليه المصنف ذكره في الجزء الثالث مما تقدَّم؛ ولذلك اكتفى هنا في الإشارة إليه.

وقد ذكر في[٢] (٣/٣٧١ ـ ٣٧٢) أن الجاري على ألسنة المعربين أنها تُفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب معًا. ونصَّ عليه جماعة من

(١) انظر: (الجزء السادس/٥٤١).
(٢) (مغني اللبيب ٣/٣٧١ ـ ٣٧٢).

النحويين[١]، وهو عند المصنف باطل بمواضع كثيرة، وساق شواهد على ذلك.

إذا الفجائية

* **والثاني**: قولهم في «إذا» غير الفجائية: إنها ظرف لِما يُسْتَقْبَلُ من الزمان، وفيها معنى الشرط غالبًا.

قال: وذلك مَعِيب من جهات:

إحداها: أنهم يذكرونه في كل موضع، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي، أي: من حيث الجملة[٢].

---

(١) قال المالقي: «كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم» (رصف المباني/٢٨٩).
وذكر لها المرادي عن بعض النحويين أربعة أحوال:
الأول: أنها حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على موجبين، نحو: لو قام زيد لقام عمرو.
الثاني: أن تكون حرف وجوب لوجوب وذلك إذا دخلت على منفيين، نحو: لو لم يقم زيد لم يقم عمرو. وهو باطل بمواضع كثيرة... وبيانه: أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت «قام» وبالعكس...
والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوت نقيضه، ويتلخص على هذا أن يُقال: إنَّ «لو» تدلُّ على ثلاثة أمور: (٣/٣٧٤).
عقد السببيَّة والمسببية، وكونهما للماضي، وامتناع السبب...

(٢) في (متن حاشية السمني): «من حيث الجملة» قال: هكذا وقع في بعض=

وعلى المُعْرِب أن يبيِّن في كل موضع: هل هي متضمِّنة لِمعنى الشرط أم لا؟

وأحسن ما قالوه أن يُقال: إذا أُريد تفسيرها من حيث هي ظرف مُسْتَقْبَل خافض لِشرطه، منصوب بجوابه، صالح لغير ذلك[١].

٥٤٢ ـ والثانية: أن العبارة التي تُلْقَى للمتدربين يُطْلَبُ فيها الإيجاز؛ لتخفَّ على الألسنة إذ الحاجة داعيةٌ إلى تكرارها، وكان أَخْصَر من قولهم:

لما يُستقبَلُ من الزمان أن يقولوا. مُسْتَقْبَل.

٥٤٢ ـ والثالثة: أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل، والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرفٌ للسَّفَر، فإن الزمان قد يُجعلُ ظرفًا للزمان مجازًا، كما تقول: «كتبتُه في يوم الخميس في عام كذا»، فإنَّ الثاني حالٌ من الأول، فهو ظرف له على الاتِّساع. ولا يكون بدلًا منه؛ إذ لا يُبْدَلُ الأكثر من الأقلِّ على الأصح، ولو قالوا: ظرف مستقبل، لَسَلِموا من الإسهاب، والإبهام المذكورَيْن.

= النسخ، وفي بعضها «من حيث هي» والمراد واحد. انظر: (الحاشية ٢/٢٦٧).

وقوله «من حيث هي»: أي: مع عدم النظير في الموضع الذي تقع فيه.

(١) مثل تضمنها معنى الشرط.

٥٤٣ ـ والرابعة: أنَّ قولهم: «غالبًا» راجع إلى قولهم «فيه معنى الشرط» كذا يُفَسِّرونه، وذلك يقتضي أنَّ كونه[١] ظرفًا، وكونه للزمان، وكونه للمستقبل[٢] لا يتخلفن[٣]. وقد بَيَّنَّا في بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك[٤].

النعت يتبع المنعوت...

٥٤٣ ـ الثالث: قولهم: «النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة»، وإنما ذلك النعت الحقيقي.

ـ فأما السَّببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة:

واحد من أوجه الإعراب. وواحد من التعريف والتنكير. وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل[٥]، تقول:

(١) أي: كون «إذا».

(٢) أي: لِما يستقبل.

(٣) أي: يتحقق كل هذا في «إذا» دائمًا، والصواب غير هذا.

(٤) ذكر فيما سبق خروج «إذا» عن الظرفية في (٢/٧٦). وذكر هنا جرها بـ حتى عند الأخفش، ووقوعها مبتدأ عند ابن جني. وذكروا في «إذا» البدلية، والمفعولية، ثم ذكر أنها عند الجمهور لا تخرج عن الطرفية. انظر: (٢/٨٠).

(٥) أي: من حيث ملازمة الإفراد. والنعت السَّببي يكون مثله مفردًا على الأفصح،=

ـ مررتُ برجلين قائم أبواهما.

ـ وبرجال قائم آباؤهم.

ـ وبرجل قائمة أمُّه.

ـ وبامرأة قائم أبوها[١].

ـ وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [النساء: ٤/٧٥].

ـ غير أن الصِّفة الرافعة لجمع يجوز فيها في الفصيح أن تفرد، وأن تكسَّر، وهو أرجح على الأصحِّ.

ـ رَغَدًا: نعت المصدر المحذوف ـ الحال

٥٤٥ ـ **والرابع**: قولهم في نحو: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ [البقرة: ٢/٣٥]: إنَّ «رغدًا» **نعت مصدر محذوف**[٢].

ومثله: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٣/٤١] أي: أكلًا رغدًا، وذكرًا كثيرًا...

قيل: مذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل.

= وتضعف المطابقة بينه وبين منعوته كما تضعف المطابقة بين الفعل والفاعل.

(١) وإنما يقول: قائمَيْن أبواهما، وقائمين آباؤهم من يقول: «أكلوني البراغيث».

(٢) (مغني اللبيب ٦/٥٤٥).

والأصل: فكلاه، أي: فكُلا الأكلَ.

٥٤٩ ـ والخامس[١]: قولهم[٢]: «والفاء جواب الشرط».

والصَّواب أن يُقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جوابُ الشرط الجملة.

٥٤٩ ـ والسادس[٣]: قولهم: العطف على عامِلَيْن، والصَّواب على معمولَيْ عامِلَيْن.

قال الدماميني: «غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله أنْ حذفوا مضافًا لِقيام قرينة عليه، ولا محذور في ذلك، ولا أن يُقال: إنَّ الصواب خلافه، ففي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام العرب من ذلك ما لا يُحْصَى كثرة».

۞ بل

٥٤٩ ـ والسَّابع[٤]: قولهم: «بل: حرف إضراب»[٥].

---

(١) (المرجع السابق ٦/٥٤٩).
(٢) (المرجع السابق ٦/٥٤٩).
(٣) (المرجع السابق ٦/٥٤٩).
(٤) (مغني اللبيب ٦/٥٤٩).
(٥) قلتُ: ما أخذه على النحويين هنا وقع هو فيه فيما تقدَّم في «بل» قال: بل:=

والصَّواب: حرف استدراك وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة «لكن» سواء.

الجزم بجواب الشرط

٥٥٠ ـ **والثامن**[١]: قولهم: «ائتني أُكرِمْك»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر.

والصحيح[٢] أنه جواب لشرطٍ محذوف.

وقد يكونون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين.

رفع المضارع

٥٥٠ ـ **والتاسع**[٣]: قولهم في المضارع في مثل: «يقومُ زيدٌ»: فعل مضارع مرفوع لخلوِّه من الناصب والجازم.

والصَّواب أن يُقال: مرفوع لِحلوله محل الاسم، وهو قول

= حرف إضراب. انظر: (مغني اللبيب ٢/١٨٤).

(١) (مغني اللبيب ٦/٥٥٠).

(٢) قلت: تقدَّم له ما يشعر بغير ما صححه هنا. انظر: (٢/١٤٨ و٥/١٠٨)، فقد كان في الموضعين توجيه الإعراب عنده على الجزم بالطلب المتقدم لأنَّ الشرط مقدَّر.

(٣) (مغني اللبيب ٦/٥٥٠).

البصريين(١).

وكأنَّ حاملهم على ما فعلوا إرادةُ التقريب(٢)، وإلَّا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين(٣) في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عَرَّبوا قالوا خلاف ذلك(٤).

۞ المنع من الصرف بالزيادة

٥٥١ ـ والعاشر(٥): قولهم: امتنع نحو سكران عن الصرف للصفة والزيادة(٦)، ونحو: عثمان للعلميَّة والزيادة.

وإنما هذا قول الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أنَّ المانع(٧) الزيادة المشبهة لألفي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعَدَّ

(١) ما ذكره هنا خالف فيه ما في (أوضح المسالك)، فقد قال: رافع المضارع تجرَّد من الناصب والجازم وفاقًا للفراء، لا حلوله محل الاسم، خلافًا للبصريين، لانتقاضه بنحو: هلا تفعلُ. انظر: (١٦٢/٣).

(٢) أي: تسهيل الإعراب على المبتدئين.

(٣) أي: ترجيحه على قول الكوفيين وغيرهم.

(٤) أي: قالوا في الإعراب خلاف قول البصريين.

(٥) (مغني اللبيب ٥٥١/٦).

(٦) أي: زيادة الألف والنون.

(٧) أي: المانع من الصرف.

موانع الصرف ثمانية لا تسعة. وإنما شرطت العلمية[١] أو الصفة لن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما[٢].

ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو: «عفريت»[٣] علمًا.

قال ابن هشام[٤]: «فإن أجابوا بأن المعتبر إنما هو زيادتان بأعيانهما [أي: الألف والنون]، سألناهم عن الاختصاص [أي: عِلَّةُ اختصاص الألف والنون الزائدتين بالمنع من الصرف]، فلا يجدون مصرفًا عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون».

الواو وأو

٥٥٢ ـ والحادي عشر[٥]: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٤/٣]، والواو نائبة عن

(١) أي: شرط الكوفيون مع زيادة الألف والنون علَّة أخرى، وهي العلميَّة أو الوصفيَّة.

(٢) والمراد به العلمية أو الوصفية؛ لأن الزيادة لا توجد إلا في واحد منهما.

(٣) فإن فيه مع العلمية زيادة الياء والتاء.

(٤) (مغني اللبيب ٦/٥٥٢).

(٥) (مغني اللبيب ٦/٥٥٢).

«أو» [قال]: ولا يُعرَف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعض ضعفاء المُعْربين والمفسِّرين.

وأمّا الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى بـ «الرسالة المُعْرِبة عن شرف الإعراب»: القول فيها بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن دَرْك الحق[1]، فاعلموا أنَّ الأعداد التي تُجمع قسمان:

ـ قسم يُؤْتَى به ليُضَمَّ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول، نحو: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢/١٩٦].

ـ وقسم يُؤْتَى به لا لينضَمَّ بعضه إلى بعض، وإنما يُراد به الانفرادُ لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة، كهذه الآية [والمراد بها/٣ من النساء] المتقدِّمة، وآية سورة (فاطر ٣٥/١).

المؤنث المجازي

٥٥٩ ـ الثاني عشر[2]: قولهم: والمؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث، وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم.

(١) أي: عجز عن معرفة الصَّواب في معنى الآية، وإثبات الياء دون الواو.
(٢) (مغني اللبيب ٥٥٩/٦).

ـ والصَّواب تقييده بالمُسْنَد إلى المؤنَّث المجازي، وبكون المسندِ فِعْلًا أو شِبْهَه، وبكون المؤنث ظاهرًا، وذلك نحو: «طلع الشمسُ»، و«يطلُعُ الشمسُ» و«أطالعٌ الشمسُ».

ولا يجوز: هذا الشمسُ، ولا هو الشمسُ، ولا الشمسُ هذا، أو هو، ولا يجز في غير ضرورة الشعر «الشمسُ طَلَعَ» خلافًا لابن كيسان واحتجَّ بقوله [عامر بن جوين الطائي]:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

قال: وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول: «أبقلتِ ابقالها» بالنقل، ورُدَّ بأنَّا لا نسلِّم أنَّ هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره.

٥٦١ ـ **الثالث عشر**(١): قد ينوب بعض حروف الجر عن بعض، قولهم: «ينوب بعض حروف الجر عن بعض» وهذا أيضًا مما يتداولونه، ويستدلُّون به.

وتصحيحه بإدخال «قد» على قولهم «ينوب» وحينئذ فيتعذَّر استدلالهم به؛ إذ كل موضع ادَّعوا فيه ذلك يُقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صَحَّ قولهم لجاز أن يُقال: «مررتُ في

(١) (مغني اللبيب ٦/٥٦١ ـ ٥٦٢).

زيد» و«دخلتُ من عمرٍو»، و«كتبتُ إلى القلم»، على أنَّ البصريين ومَن تابعهم يرون في الأماكن التي ادُّعيت فيها النيابة أنَّ الحرفَ باقٍ على معناه، وأن العامل ضُمِّن معنى عامل يتعدَّى بذلك الحرف؛ لأن التجوُّز في الفعل أَسْهَلُ منه في الحرف.

النكرة وإعادتها

٥٦٢ ـ الرابع عشر[١]: قولهم: «إنَّ النكرة إذا أُعيدت كانت نكرة غير الأولى، وإذا أُعيدت معرفةً، أو أعيدت المعرفة معرفةً أو نكرة كان الثاني مِنَ الأول».

وحملوا على ذلك ما رُوي[٢]: «**لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن**».

قال الزجاج: «ذكرَ العُسْر مع الألف واللام، ثم ثَنَّى ذكره فصَار المعنى: إنَّ مع العُسْر يُسْرَيْن». انتهى.

---

(١) (مغني اللبيب ٦/٥٦٢).

(٢) روي هذا عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم مرفوعًا إلى النبي ﷺ أنه خرج ذات يوم وهو يضحك، ويقول: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن».
وانظر: (الموطأ/٤٤٦، باب الترغيب في الجهاد) وفيه أنه كتب هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه حينما أخبره بجموع الروم.
وانظر: (البحر المحيط ٨/٤٤٨)، و(الدر المصون ٦/٥١٤)، و(الكشاف ٣/٣٤٧)، و(معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ٥/٣٤١).

ويشهدُ للصورتين الأوليين أنك تقول: اشتريتُ فرسًا ثم بعتُ فرسًا، فيكون الثاني غَيْرَ الأوَّل، ولو قلت: ثم بعت الفرس، لكان الثاني عين الأول.

ويشهد للرابع، وهو إعادة المعرفة نكرة، قول الحماسي:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وقُلْنَا: القَوْمُ إِخْوانُ
عَلَى الأيَّامِ أَنْ يُرْجِعْـ ـنَ قَوْمًا كَالذي كَانُوا

العامل في الحال هو العامل في صاحبها

٥٧٠ ـ الخامس عشر[١]: قولهم: «يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها» وهذا مشهور في كتبهم، وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك[٢] أمور:

* **أحدها**: قولك: «أعجبني وجه زيد مبتسمًا، وصوته قارئًا»، فإن صاحب الحال معمول للمضاف[٣]، أو لجارٍّ مُقدَّر، والحال منصوبة بالفعل.

(١) (مغني اللبيب ٦/٥٧٠).
(٢) أي: لعدم لزوم أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال.
(٣) وهو وجه في الأول وصوت في الثاني.

* **الثاني**: قوله:

لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ * يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

فصاحب الحال عند سيبويه النكرة[(١)] أي: طَلَلُ، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلًا كما يقول الأخفش[(٢)] والكوفيون، والناصب للحال[(٣)]: الاستقرار[(٤)] الذي تعلق به الظرف[(٥)].

تغليب المؤنث على المذكر

٥٧٦ ـ **السادس عشر**[(٦)]: قولهم[(٧)]: يُغَلَّبُ المؤنَّثُ على المذكَّر في مسألتين:

إحداهما: ضَبُعان في تثنية «ضَبُع»[(٨)] للمؤنث، وضِبْعان للمذكر؛

(١) أي: طلل. وانظر: (الكتاب ٣٧٦/١)، و(شرح الشواهد، للبغدادي).
(٢) ذهب الأخفش إلى أنَّ «طلل» فاعل، والرافع له الجار والمجرور.
(٣) أي: موحشًا.
(٤) والتقدير: طلل مستقِرٌّ، أو استقرَّ لميَّة موحشًا.
(٥) عنى بالظرف الجار والمجرور، ويكثر مثل هذا عند المتقدمين.
(٦) انظر: (مغني اللبيب ٥٧٦/٦).
(٧) انتزع المصنف هذه المسألة وما فيها من مناقشة من «درة الغواص» للحريري، انظر (فيه/٧٤ ـ ٧٥)، و(الخزانة ٣١٩/٣ ـ ٣٢٠).
(٨) فغُلِّب المؤنَّث على المذكر عند التثنية؛ إذ ثُنِّي لفظ المؤنث، وقالوا: العلَّة=

إذ لم يقولوا: ضِبْعانان.

والثانية: التأريخ[١]؛ فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام، ذكر هذا الجرجاني وجماعة، وهو سَهو.

فإنَّ حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار...

وإنما أرخت العرب بالليالي لِسَبْقِها[٢]، إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلًا، وإنما المسألة الصحيحة قولك: كتبته لثلاث بين يوم وليلة، وضابطها أن يكون معنا عدد مميَّز بمذكَّر ومؤنَّث، وكلاهما مما لا يَعقِلُ، وفُصِلا من العدد بكلمة «بين».

المفعول المطلق والمفعول به

٥٧٨ ـ السابع عشر[٣]: قولهم في نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [إبراهيم: ٣٢/١٤] ومواضع أخرى: إنَّ السماوات مفعول به.

= في هذا التغليب هي قلَّة حروف المؤنث...

(١) فغُلِّب المؤنَّث على المذكر عند التثنية؛ إذ ثُنِّي لفظ المؤنث، وقالوا: العلَّة في هذا التغليب هي قلَّة حروف المؤنث...

(٢) هذا قول الحريري. انظر: (دُرَّة الغَوَّاص/٧٥).

(٣) (مغني اللبيب ٥٧٨/٦).

والصَّوابُ أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم «المفعول» بلا قيد، نحو قولك: ضربتُ ضربًا، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيَّدًا بقولك: «به» كـ «ضربت زيدًا».

وأنت لو قلت: السماوات مفعول به، كما تقول «الضربُ» مفعولٌ به كان صحيحًا...

ولو قلت: السماوات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح.

وقد يُعارض هذا بأن يُصاغ لنحو «السموات» في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسماوات مخلوقة، وذلك مختصٌّ بالمفعول به...

ثم ذكر إيضاحًا آخر:

وهو أنَّ المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عَمِل فيه، ثم أوقع الفاعلُ به فِعْلًا. والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل إيجاده.

والذي غَرَّ أكثر هؤلاء النحويين في هذه المسألة أنهم يُمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلَّا حَدَثًا، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختصُّ بذلك؛ لأن الله موجِدٌ للأفعال والذوات جميعًا.

ـ وزعموا ابن الحاجب في شرح المفصَّل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة، وجعل من ذلك قال زيد: عمروٌ منطلق، وقد مضى رَدُّه(١).

«كاد»

٥٨٢ ـ الثامن عشر(٢): قولهم(٣): إنَّ «كاد» إثباتُها نفي ونفيُها إثبات.

فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعل.

وإذا قيل: «لم يكد يفعل» فمعناه أنه فعله.

وذكر على ذلك دليلين:

ـ الأول: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ١٧/٧٣]، وقوله:

---

(١) انظر: (الإيضاح في شرح المفصَّل، لابن الحاجب ٢/٥٣).
(٢) (مغني اللبيب ٦/٥٨٢).
(٣) الحديث عن هذه المسألة ورَدِّها استوفاه الرضي في (شرح الكافية/٣٠٦)، وعمل المصنف ابن هشام هو تلخيص لِما عند الرضى. وانظر مثل حديث المصنف عند ابن مالك في (شرح الكافية الشافية/٤٦٦ ـ ٤٦٨)، و(تفسير الرازي ٢١/١٧١) في آية الكهف/٩٣: ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾.

كـادَت النَّفْسُ أَنْ تَفيضَ عَلَيْـهِ مُـذْ ثَوَى حَشْـــوَ ربطـةٍ وبُرودِ

ـ الدليل الثاني: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٢/٧١].

وقد اشتهر ذلك بينَهم حتى جعله المعرِّي لغزًا، فقال:

أَنَحْوِيَّ هذا العَصْرِ ما هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ في لِســانَيْ جُرْهُم وَثَمُودِ
إذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ـ والصَّواب أنَّ حكمها حكم سائِر الأفعال في أن نفيها نفي، وإثباتها إثبات.

وبيانه أنَّ معناها المقاربة، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» قارب الفعْلَ، وأن معنى «ما كاد يفعل» ما قارب الفعلَ، فخبرها منفيٌّ دائمًا، أما إذا كانت منفيه فواضح... وأمَّا إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عُرْفًا عَدَمَ حصوله...

ولا فرق بين كاد ويكاد...

السين وسوف

٥٨٥ ـ **التاسع عشر**[1]: قولهم في السين وسوف: حرف تنفيس.

---

(١) (مغني اللبيب ٦/٥٨٥).

والأَحْسَن: حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس: التوسيع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضَّيِّق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

* **تنبيهان**

أحدهما: أنَّ الزمخشري قال في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [التوبة: ٧١/٩] السِّين[1]: مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي مؤكِّدة للوعد.

واعترضه بعض الفضلاء[2] بأن وجود الرحمة مستفادٌ من الفعل لا من السِّين، وبأنَّ الوجوبَ المشار إليه بقوله: لا محالة، لا إشعار للسين به. وأُجيبَ بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخُّر...

الثاني: قال بعضهم في ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١/٤]: السين للاستمرار لا للاستقبال مثل: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢/٢]...

والحق أنها للاستقبال، وأن «يقول» بمعنى يستمر على القول، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع... نظيره في الأمر...

(١) (الكشاف ٤٨/٢ ـ ٤٩)، و(مغني اللبيب ٣٤٥/٢).

(٢) نص ابن هشام منتزع من كلام شيخه أبي حيان. وانظر: (حرف السين عند المصنف ٣٤٢/٢ ـ ٣٤٣)، و(البحر المحيط ٣١٩/٣).

٥٨٧ ـ تمام العشرين[١]: «قولهم: جلست أمام زيد، إنَّ زيدًا» مخفوض بالظرف، والصَّواب: أنه مخفوض بالإضافة، فإنه لا مدخل في الخفض لِخصوصية كون المضاف ظرفًا.

خاتمة في توجيه المعربين[٢] المبتدئين

ذكر ابن هشام عبارات موجزة جامعة للمعنى المراد في الإعراب: ينبغي للمعرب أن يتخيَّر من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد:

١ ـ فيقول في نحو: «ضُرِبَ»: فعل ماضٍ لم يُسَمَّ فاعلُه.

ولا يقول: مبنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه لِطول ذلك وخفائه.

٢ ـ وأن يقول في المرفوع به [أي: ضُرِب]: نائب عن الفاعل، ولا يقول: مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ لذلك ولِصدف هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أُعطي زيدٌ دينارًا» ألا ترى أنه مفعولٌ لـ «أُعطي» و«أُعْطي» لم يُسَمَّ فاعله؟ أما النائب عن الفاعل فلا يَصْدُق إلَّا على المرفوع.

---

(١) (مغني اللبيب ٦/٥٨٧ ـ ٥٨٨).

(٢) (مغني اللبيب ٦/٥٨٨).

٣ ـ أن يقول في «قد»: حرف لتقليل زمن الماضي، وحَدَث الآتي، ولتقليل حَدَثِهما.

٤ ـ وفي «أمَّا»: حرف شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيد.

٥ ـ وفي «لم»: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا.

٦ ـ ويزيد في «لَمَّا»: متصلًا نفيُه، متوقَّعًا ثبوتُه.

٧ ـ وفي «الواو»: حرف عطف لِمجرد الجمع، أو لِمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق(١).

٨ ـ وفي «حتى»: حرف عطف للجمع والغاية.

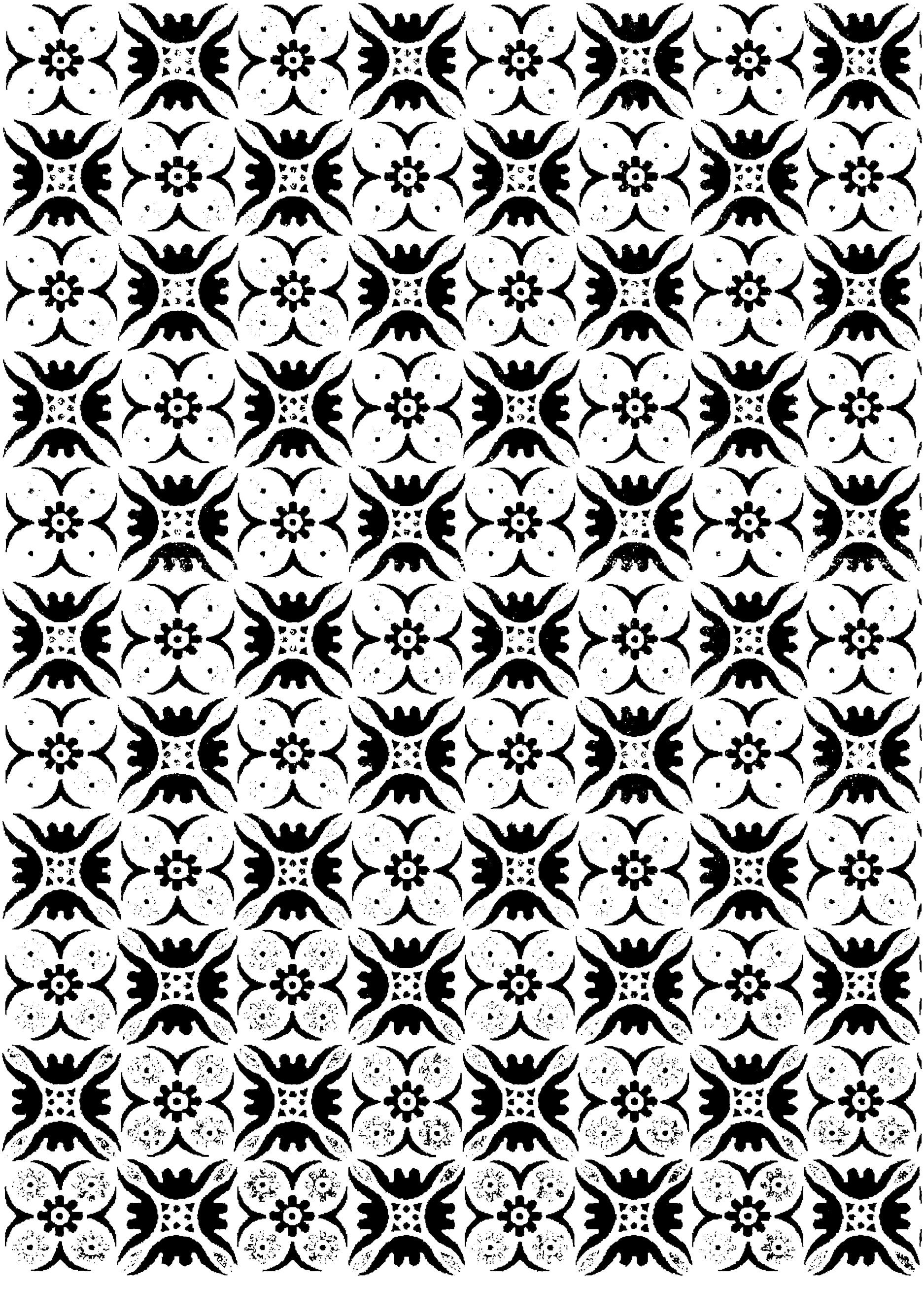
٩ ـ وفي «ثُمَّ»: حرف عطف للترتيب والمهلة.

١٠ ـ وفي «الفاء»: حرف عطف للترتيب والتعقيب.

وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جارٌّ ومجرور.

---

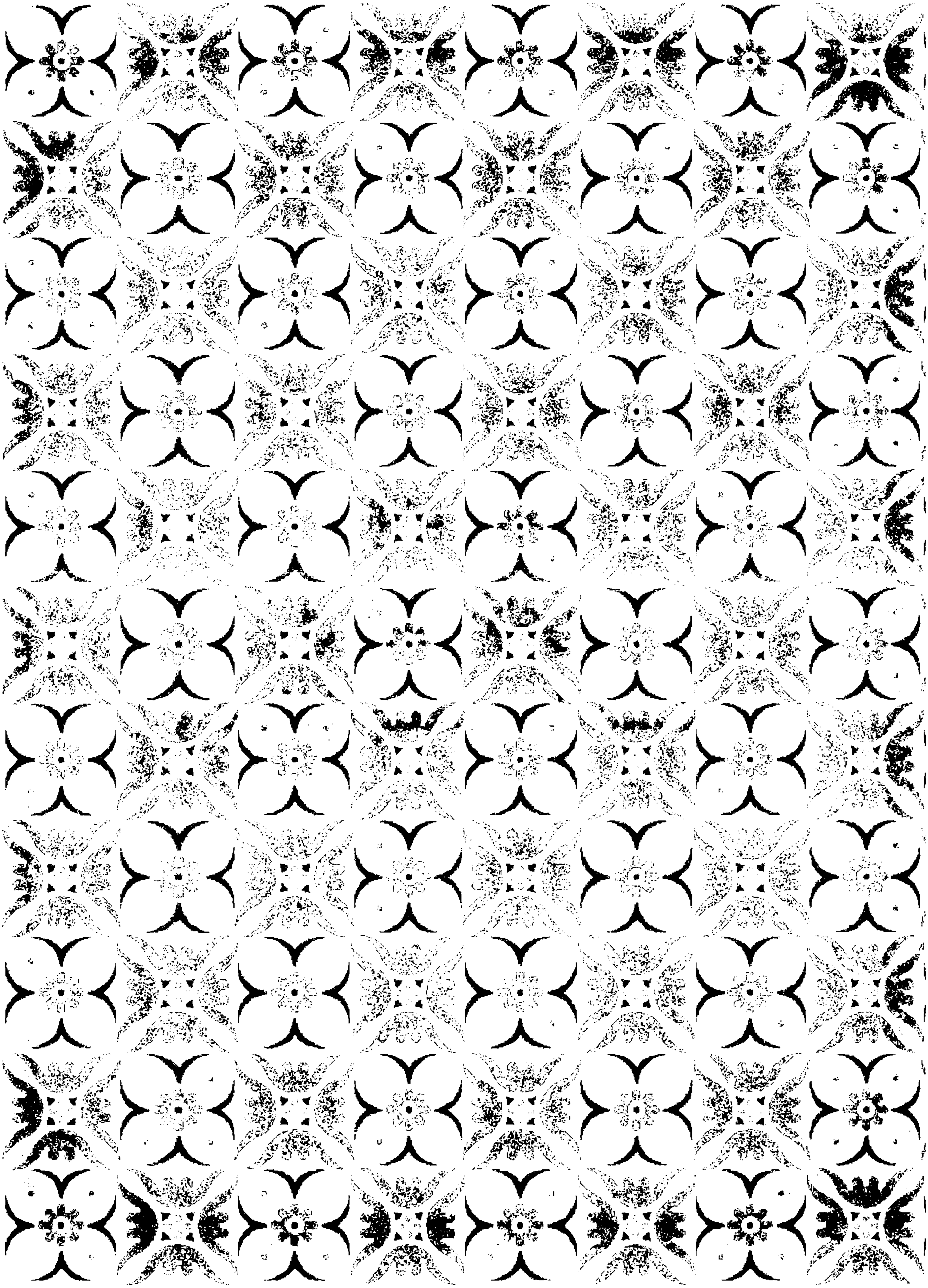
(١) وفي (٦/٣٥٢ ـ ٣٥٣): «وقول بعضهم: إنَّ معناها الجمع المطلق، غير سديد؛ لِتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هو للجمع لا بقيد».
قلت: وما رَدَّه هو قول جمهور النحويين وليس بعضهم، وردَّ الشمني ما ذهب إليه المصنِّف بقوله: الجواب عن هذا أنَّ ذكر المطلق هنا ليس للتقييد، وإنما هو لِبيان الإطلاق. انظر: (الحاشية ٢/١٠٤)، و(حاشية الأمير ٢/٣١).



الباب السَّابع

في كيفيَّة الإعراب

والمخاطَبُ بمعظم هذا المبتدئون



الباب السَّابع من الكتاب

في كيفيَّة الإعراب والمخاطَبُ بمعظم هذا المبتدئون

٦/ ٥٩٣

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إنْ كان حرفًا واحدًا عُبِّر عنه باسمه الخاصِّ به، أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو «ضربتُ»: التاء: فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يُقال: «تُ» فاعل، كما بلغني عن بعض المعلِّمين؛ إذ لا يكون اسمٌ هكذا، أي: على حرف واحد.

فأمَّا الكاف الاسمية فإنها ملازمة للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئتَ باسمها في نحو قوله:

وما هداكَ إلى أَرْضٍ كعالها ... ومَا أَعَانَكَ في غُرْمٍ كَغَرَّامِ

كعالها: الكاف: فاعل، ولا تقول: «ك» فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه.

ويجوز في «مُ الله» و«قِ نفسك» و«شِ الثوب» و«لِ الأمر» أن

تنطق بلفظها فتقول: مُ: مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض «ايمُن»، وتقول: قِ: فعل أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهن الأصل، وتقول: الباء: حرف جَرٍّ، والواو: حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

ـ وإن كان اللفظ على حرفين نُطِق به فقيل: قد: حرف تحقيق.

ـ وهل: حرف استفهام، ونا: فاعل أو مفعول.

والأحسن أن تعبِّر عنه بقولك: الضمير؛ لئلا تنطق بالمتصل مستقِلًّا.

ولا يجوز أن تنطق باسم الشيء من ذلك كراهية الإطالة، وعلى هذا فقولهم: «أل» أَقْيَسُ من قولهم: «الألف واللام»، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه.

ـ وإن كان أكثر من ذلك نُطِق به أيضًا، فقيل: سوف: حرف استقبال، وضَرَبَ: فعل ماض، وضَرَبَ هذا اسم، ولهذا أُخبر عنها بقولك: فعلٌ ماضٍ، وإنما فُتحت «ضَرَبَ» على الحكاية، يدلُّك على ما ذكرنا أن الفعل: ما دلَّ على حدث وزمان محصّل، و«ضرب» هنا لا تدلُّ على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل.

ومما يوضح لك ذلك أنك تقول في «زيد» من «ضَرَبَ زيدٌ»:

زيدٌ مرفوعٌ بـ «ضرب»، أو فاعل بـ «ضَرَبَ»، فتدخل الجار عليه.

ـ وإنْ كان أكثر من ذلك، أي: أكثر من حرفين نُطِقَ به أيضًا فقيل: سوف: حرف استقبال.

ـ وضَرَبَ: فعل ماض. وضَرَب: هذا اسم، ولهذا أُخْبِرَ عنها بقولك: فعلٌ ماضٍ، وإنما فُتِحَتْ «ضَربَ» على الحكاية[١]. والفعلُ لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل.

ومما يوضح لك ذلك أنك تقول في «زيد» من «ضَرَبَ زيدٌ»: زيد: مرفوع بـ «ضَرَبَ»، أو فاعل بـ «ضَرَبَ»، فتدخلُ الجارّ عليه.

ـ وقال بعضهم لابن هشام: لا دليل في ذلك أي: في اسمية «ضرب» بدخول حرف الجر عليه لأنَّ المعنى: بكلمة «ضرب»، فقال له ابن هشام: وكيف وقع «ضَرَبَ» مضافًا إليه مع أنه ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت: فإذا كان اسمًا فكيف أخبرت عنه بأنه فعل؟ فقلتُ: هو نظير الإخبار في قولك: «زيدٌ قائمٌ»، ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه؟!

ـ قول ابن مالك: إنَّ الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال

(١) أي: بلفظه لا بأسماء حروفه.

والحروف، وأنَّ الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي، فلا تحقيق فيه.

- وقال بعضهم لابن هشام: كيف تتوهم أنَّ ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلتُ: كيف توهَّم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه، وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه؟

قال ابن هشام: وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان.

- ولا بُدَّ للمتكلم عن الاسم من أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه كقولك: مبتدأٌ، خبر، فاعل، مضاف إليه.

- وأما قولُ كثير من المعربين: مضافٌ، أو موصولٌ، أو اسمُ إشارةٍ، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابًا مخصوصًا، فالاقتصار عليها على هذا القدر لا يُعْلَمُ به موقعها من الإعراب.

- وإن كان المبحوث فيه مفعولًا عُيِّن نوعُه، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه.

- وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول، وأطلق لم يُرَدْ إلا المفعول به.

- لَمَّا كان أكثر المفاعيل دَوْرًا في الكلام خَفَّفوا اسمه، وإنما

كان حقُّ ذلك ألَّا يصدق إلَّا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يُطلقون على ذلك إلا اسم المفعول إلا مقيَّدًا بقيد الإطلاق.

ـ وإنما عُيِّن المفعول فيه، فقيل: ظرف زمان أو مكان فحسَنٌ، ولا بُدَّ من بيان متعلَّقِه كما في الجار والمجرور الذي له متعلَّق، وإن كان المفعولُ به متعدِّدًا عَيَّنت كلَّ واحد، فقلت: مفعول أول، أو ثانٍ، أو ثالث.

ـ وينبغي أن يعيِّنَ المبتدئُ نوعَ الفعل فيقول: فعل ماضٍ، أو فعلُ مضارع، أو فعلُ أمر.

ـ وتقول في نحو ﴿تَلَظَّىٰ﴾: فعل مضارع أصله: تتلظَّى.

ـ وتقول في الماضي: مبنيٌّ على الفتح، وفي الأمر: مبنيٌّ على ما يُجْزَمُ به مضارعه.

ـ وفي نحو ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢/٢٢٨]: مبنيٌّ على السكون لاتصاله بنون الإناث.

ـ وفي نحو ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ١٠٤/٤]: مبنيٌّ على الفتح لِمباشرته نون التوكيد.

ـ وتقول في المضارِعِ المعرَبِ: مرفوع لِحلوله محل الاسم. وتقول: منصوب بكذا [إذا كان الناصب حرفًا ظاهرًا]، أو بإضمار

«أَنْ» ، أو مجزوم بكذا ، ويُبيِّن علامة الرفع والنصب والجزم.

ـ وإن كان الفعل ناقصًا نَصَّ عليه ، فقال مثلًا: كان: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، يرفع الاسمَ ، وينصب الخبرَ.

ـ وإن كان المُعْرَبُ حالًّا في غير مَحَلِّه عُيِّن ذلك ، فقيل في «قائم» مثلًا من نحو «قائم زيدٌ»: خبرٌ مُقَدَّم ؛ لِيُعْلَمَ أنه فارقَ موضعه الأصلي ولِيُتَطَلَّب مبتدأه.

ـ وفي نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٨/٥٠]: الذين: مفعول مُقَدَّم لِيُتَطَلَّب فاعلُه.

ـ وإنْ كان الخبر مثلًا غير مقصود لِذاته قيل: خبر مُوَطِّئ ؛ لِيُعْلَمَ أنَّ المقصود ما بعده ، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٢٧/٥٥] ... ولهذا أُعيد الضمير بعد «قوم» ... إلى ما قبلها لا إليها ، ومِثْلُهُ الحالُ الموطِّئةُ في نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ١٢/٢].

ـ وإن كان المبحوث فيه حرفًا بيَّن نوعه ، ومعناه وعمله ، إن كان عاملًا ، فقال مثلًا:

إنَّ: حرف توكيد ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ.

لن: حرف نفي ونصب واستقبال.

لم: حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيًا.

ـ ثم بعد الكلام على المفردات يتكلَّم على الجمل، ألها محل من الإعراب أم لا؟

وقال لي بعضهم: لا دليل على ذلك؛ لأنَّ المعنى بكلمة «ضرب»، فقلت له: وكيف وقع «ضَرَبَ» مضافًا إليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت: فإذا كان اسمًا فكيف أخبرتَ عنه بأنه فعل؟ قلتُ: هو نظير الإخبار في قولك: زيد قائم، ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مُسَمَّاه لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرتَ عن «ضَرَبَ» باعتبار مسماه، وهو «ضَرَبَ» الدالّ على الحدث والزمان.

فهذا في أنه لفظ مُسَمَّاه لفظٌ كأسماء السور، وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلتَ: حرفُ التعريفِ «أل» فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لَمَّا نقلتَ اللفظ من الحرفية إلى الاسمية أَجْرَيْتَ عليه قياس همزات الأسماء كما أنك إذا سَمَّيتَ بـ «اضرب» قطعت همزته.

ـ وأما قول ابن مالك: إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختصُّ به الاسم هو الإسناد المعنوي، فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضهم: كيف تتوهَّم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمرُ في

الاسم والفعل والحرف؟

فقلتُ: كيف تَوَهَّم ابنُ مالك أنَّ النحويين كافَّة غلطوا في قولهم، إن الفعل يخبر به ولا يُخْبَر عنه، وإن الحرف لا يُخْبَر به ولا عنه. وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان.

ولا بُدَّ للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتَضي وجه إعرابه كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه.

وينبغي أن يعيِّنَ المبتدئُ نوعَ الفعل فيقول: فعل ماضٍ، أو فعلٌ مضارع، أو فعلُ أمر، وتقول في نحو «تلظَّى»: فعل مضارع أصله: «تتلظَّى»، وتقول في الماضي: مبنيٌّ على الفتح، وفي الأمر: مبنيٌّ على ما يُجْزَمُ به مضارعه.

- وفي نحو ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢/٢٢٨]: مبنيٌّ على السكون لاتصاله بنون الإناث.

- وفي نحو ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ١٠٤/٤]: مبنيٌّ على الفتح لِمباشرته نون التوكيد.

- وتقول في المضارعِ المعرَبِ: مرفوع لِحلوله محلَّ الاسم. وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار «أَنْ»، أو مجزوم بكذا، ويُبَيِّن علامة الرفع والنصب والجزم.

وإن كان الفعل ناقصًا نَصَّ عليه، فقال مثلًا: كان: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفع الاسمَ، وينصب الخبرَ.

وإن كان المُعْرَبُ حالًّا في غير مَحَلِّه عُيِّن ذلك، فقيل في «قائم» مثلًا من نحو «قائم زيدٌ»: خبرٌ مُقَدَّم؛ لِيُعْلَمَ أنه فارقَ موضعه الأصلي ولِيتطلَّب مبتدأه.

ـ وفي نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٨/٥٠]: الذين: مفعول مُقَدَّم لِيُتَطَلَّب فاعلُه.

وإنْ كان الخبر مثلًا غير مقصود لِذاته قيل: خبر مُوَطِّئ؛ لِيُعْلَمَ أنَّ المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٢٧/٥٥]، وقوله [أي: المتنبي]:

كَفى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّني رَجُلٌ   لَوْلا مُخاطَبَتي إيَّاك لَمْ تَرَني

ولهذا أُعيد الضمير بعد «قومٌ» و«رجلٌ» إلى ما قبلهما لا إليهما، ومِثْلُهُ الحالُ الموطِّئةُ في نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ١٢/٢].

وإن كان المبحوث فيه حرفًا بيَّن نوعه، ومعناه وعمله إن كان عاملًا، فقال مثلًا: إنَّ: حرف توكيد ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ.

لن: حرف نفي ونصب واستقبال.

لم: حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيًا.

ثم بعد الكلام على المفردات يتكلَّم على الجمل، ألها محل من الإعراب أو لا؟

وأما قول كثير من المعربين: مضاف، أو موصولٌ، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابًا مخصوصًا، فالاقتصار عليها على هذا القدر لا يُعْلَمُ به موقعها من الإعراب.

- وإنْ كان المبحوث فيه مفعولًا عُيِّنَ نوعه فقيل: مفعول مُطْلَق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه.

وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول، وأُطلق لم يُرَد إلا المفعول به، لَمَّا كان أكثر المفاعيل دورًا في الكلام خَفَّفوا اسمه، ولَمَّا كان حقُّ ذلك ألا يَصْدُقَ إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مُقَيَّدًا بقول الإطلاق.

وإن عُيِّن المفعول فيه فقيل: ظرف زمان أو مكان فحسن، ولا بُدَّ من بيان متعلَّقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلّق، وإن كان المفعول به متعددًا عينت كل واحد، فقلت: مفعول أول، أو ثانٍ، أو ثالث.

** ** **

فَصْلٌ

الباب السابع /٦٠٢

وأول[١] ما يَحْترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد. ومثاله: أنه إذا سمع أنَّ «أل» من علامات الاسم، وأنَّ أحرف «نأيتُ» من علامات المضارع، وأنَّ تاء الخطاب من علامات الماضي، وأنَّ الواو والفاء من أحرف العطف، وأنَّ الباء واللام من أحرف الجرِّ، وأنَّ فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعله مضموم الأول،

ـ سبق[٢] إلى وهمه أن «أَلفيتُ» و«أَلْهيتُ»: اسمان، وأنَّ «أكرمتُ» و«تعلمتُ» مضارعان، وأنَّ «وَعَظَ» و«فسخ» عاطفان ومعطوفان، وأنَّ نحو «بيت» و«بين» و«لهو» و«لعب» كلٌّ منها جارّ ومجرور، وأنَّ نحو «أُدَحْرِجُ» مبنيّ لِما لم يُسَمَّ فاعله.

وقال ابن هشام: «وقد سمعتُ من يعرب ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١/١٠٢] مبتدأً وخبرًا، فظنها مثل قولك: «المنطلقُ زيد»».

---

(١) (مغني اللبيب ٦/٦٠٢).

(٢) سبق إلى وهمه، هذا خبر قوله من قبلُ ومثاله أنه إذا سمع...

- ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١١/١٠١] ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١/١٠٢] بحذف الألف من «ألهاكم» كما تُحذَف في أول السورة في الوصل فيُقال: «لَّخبير» ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١/١٠١].

- وذُكِر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يُقرئ علم العربية إنه استشكل وقل الشريف المرتضى

أَتبيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى   وأَبِيتُ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

وقال: كيف ضم التاء من «تبيتُ» وهي للمخاطب لا للمتكلِّم، وفتحا من «أبيتَ» وهو للمتكلم لا للمخاطب؟

فبيَّنت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأنَّ الخطاب في الأول مُسْتفاد من تاء المضارعة.

والتكلُّم الثاني مستفاد من الهمزة.

والأول مرفوع لِحلوله محلَّ الاسم، والثاني منصوب بـ «أنْ» مضرمة بعد واو المصاحبة على حَدِّ قول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جارَكُم ويكونَ بَيْني   وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ

- وحكى العسكري في «كتاب التصحيف» أنه قيل لِبعضهم: ما فعل أبوك بحمارِهِ؟ فقال: باعِهِ. فقيل له: لِم قلتَ: باعِهِ؟ قال: فلِم

قلتَ أنتَ بحمارِهِ؟ فقال له: أنا جررتُه بالباء، فقال: فلِمَ تُجَرُّ باؤك، وبائي لا تُجرُّ؟

ـ ومثله في القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخيّ في «أخبار النحويين» أنَّ رجلًا قال لِسَمَّاكٍ بالبصرة: بكم هذه السمكةُ؟ فقال: بدرهما، فضحك الرجلُ، فقال السمَّاك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان /٦٠٦.

ـ وقلتُ يومًا: تَرِدُ الجملة الاسميَّة الحاليَّة بغير واو في فصيح الكلام خلافًا للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠/٣٩]، فقال بعض من حَضَر: هذه الواو في أولها[1].

٦٠٧/٦ ـ وقلتُ يومًا: الفقهاء يَلْحَنُون في قولهم[2]: البايع بغير همز، فقال له قائل: قد قال الله تعالى: ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢/٦٠].

ـ وقال الطبري في قوله تعالى ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١/١٠]:

(١) ظن أنَّ الواو في «وجوههم» واو الحال، وليست من أصل الكلمة «وجه»، ويبدو أنه كان في ذلك الزمان مَن يخطئ في الظاهر من الإعراب كما نُخْطِئ في هذا الزمان أو يزيد.

(٢) وقد التبس على المعترض في البايع ـ البائع، وفعل الأمر في «بايِعْ» فالأولى تُعَلُّ، وفي الأمر تبقى على ما كانت عليه، فهي من «بايَعَ».

إنَّ «ثُمَّ» بمعنى: هنالك(١).

٦٠٨/٦ وقال جماعةٌ من المعربين في قوله تعالى ﴿وكذلك نُجِي المؤمنين﴾ [الأنبياء: ٢١/٨٨] في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة: إن الفعل ماضٍ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحًا و«المؤمنين» مرفوعًا.

فإن قيل: سكنت الياء للتخفيف كقوله:

هُوَ الخَلِيفَةُ فَارْضَوْا ما رَضِيْ لَكُمْ ماضِي العَزيمَةِ ما في حُكْمِه جَنَفُ

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحده؛ لأنه مبهم.

٦٠٩/٦ ومما يشتبه نحو «تولَّوا» بعد الجازم والناصبِ، والقرائن تبيِّن، فهو في نحو ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩/١٢٩] ماضٍ.

ـ وفي نحو ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾(٢) [هود: ١١/٣].

---

(١) وتقدمت في «ثم». انظر: (٢/٣٣٣)، وتقدَّم اعتراض المصنِّف على الطبري. وانظر: (تفسير الطبري ١١/٨٥)، وتعقيب ابن عطية في (المحرر ٧/١٦٣)، وتعقيب ابن حيان في (البحر ٥/١٦٧). وانظر: (القرطبي ٨/٣٥١). واستوفيت الحديث في المسألة فيما سبق.

(٢) التقدير في الآيتين: وإن تتولوا، فإن تتولوا، فهو فيهما للخطاب، ودخل=

ـ ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾[١] [النور: ٢٤/٥٤] مضارع.

ـ وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٥/٢][٢]: الأول: أمر، والثاني: مضارع؛ لأن النهيَ لا يدخلُ على الأمر[٣].

ـ وتَلَظَّى في قوله: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ٩٢/٤][٤] مضارع، وإلا لقيل: تلظَّتْ.

٦١٠/٦ وكذا «تمنَّى» من قوله[٥]:

= عليهما الشرط فحذف النون، والتاء الأولى محذوفة للتخفيف، والأصل: تتولَّوْن.

(١) التقدير في الآيتين: وإن تتولوا، فإن تتولوا، فهو فيهما للخطاب، ودخل عليهما الشرط فحذف النون، والتاء الأولى محذوفة للتخفيف، والأصل: تتولَّوْن.

(٢) انظر: ما سبق (٢١٨/١).

(٣) أراد الموضع الثاني، وأصله: ولا تتعاونوا، فحذفت إحدى التاءين فبدت صورتهما واحدة، وفرق بينَهما بالنهي في الموضع الثاني بـ «لا».

(٤) تقدمت. انظر: ما سبق آخر الجهة الخامسة من هذا الجزء السادس/٧١ في ص/٣٩٨، وسبق حديثه فيما ذكره هنا من أنه لو أراد الماضي لقال: تلظَّت.

(٥) تقدَّم البيت في آخر الجهة الخامسة من هذا الجزء. انظر: (ص/١٧٢)، وقائله لبيد. وانظر: (شرح التسهيل، لابن مالك ١١/٢).

تمنَّى ابْنَتَايَ أنْ يَعِيشَ أَبُوهُما وهَلْ أنَا إلَّا مِنْ رَبيعَةَ أَوْ مُضَرْ

ووهم ابن مالك فجعله ماضيًا من باب[1]

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

وهذا حَمْلٌ على الضرورة، من غير ضرورة. وانظر: (الحاشية ١ في ٦/٦١١).

٦/٦١١ ـ ومما يلتبسُ على المبتدئ أن يقول في نحو «مررتُ بقاضٍ»: إنَّ الكسرة علامة الجرِّ، حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٢٤/٣].

ـ وقد سألني بعضهم عن ذلك، فقال: كيف عطف المرفوع[2] على المجرور؟[3]

فقلت: فهلَّا استشكلتَ ورود الفاعل مجرورًا، وبَيَّنْتُ له أنَّ الأصل «زانيٌ» بياء مضمومة، ثم حذفت الضمة للاستثقال، ثم حُذِفَت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين فيقالُ فيه: فاعل، وعلامة

(١) تقدَّم البيت في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين: الثاني عشر. وانظر: (ص/٥٦٠)، وقائله عامر بن جوين الطائي.

(٢) أي: «مشركٌ».

(٣) أي: «زانٍ».

رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة.

٦١٢/٦ ويقال في نحو «مررت بقاضٍ» جار ومجرور، وعلامة جرِّه كسرة مقدَّرة على الياء المحذوفة.

ـ وفي نحو ﴿وَٱلْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٨٩/١ ـ ٢]: و«الفجر»: جار ومجرور[١]، و«ليالٍ»: عاطف[٢] ومعطوف، وعلامة جره فتحة[٣] مقدَّرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرت الفتحة مع خِفَّتها لِنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل، ولهذا[٤] حُذِفت الواو في «يَهَبُ» كما حُذِفت في «يَعِدُ»، ولم تُحْذَفْ في «يَوْجَل»؛ لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة؛ لأن ماضيه: «وَجِلَ» بالكسر فقياس مضارعه الفتح[٥]، وماضيهما[٦]: «فَعَلَ» بالفتح، فقياس مضارعهما الكسر[٧]، وقد جاء

(١) الجار هو واو القسم، وجواب القسم محذوف، أي: لتبعثُنَّ أو هو مذكور وهو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الآية: ١٤].
(٢) ﴿وَلَيَالٍ﴾: الواو حرف عطف. «ليالٍ»: معطوف على مجرور وهو «الفجر»
(٣) ممنوع من الصرف فهو على صيغة منتهى الجموع «فعالل». وقوله (مقدرة) مردود لأن الحركة تظهر على الياء لِخفتها، وإنما حذفت لِحذف الياء فهو حذف بالتبعية.
(٤) أي: لأجل كون النائب عن الثقيل ثقيلًا.
(٥) فهو وَجِل يوجَل، من الباب الرابع.
(٦) أي: ماضي «يعد» و«يهب» بالفتح فيهما «وَعَدَ، وَهَبَ».
(٧) أي: «يوعِد، يوهِب» ثم حذفت الواو لأنها وقعت بين ياء وكسرة فصارا «يَعِد، يَهَبُ».

«يَعِدُ» على ذلك، وأما «يَهَبُ» فإن الفتحة[١] فيه عارضة لحرف الحلق.

٦/٦١٣ ومن ذلك أن يُبادر في نحو «المصطَفَيْن» و«الأَعْلَيْنَ» إلى الحكم بأنه مثنى.

والصَّواب: أن يُنْظَر أولًا في نونه، فإن وجدها مفتوحة[٢] كما في: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٣٨/٤٧] حكم بأنه جمع، وفي الآية دليل ثانٍ، وهو وَصْفُه بالجمع[٣]، وثالث[٤]: وهو دخول من التبعيضيَّة عليه بعد «وإنهم» ومحال أن يكون الجمع من الاثنين.

قال الأحنفُ بن قيس[٥]:

تَحَلَّمْ عَن الأدنينَ واسْتَبْقِ وُدَّهُم ... ولَنْ تَسْتَطيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّما

---

(١) أي: على الهاء وقد كانت مكسورة قبل الحذف.

(٢) وإن كانت النون مكسورة حكم بأنه مثنى.

(٣) أي: وصف «المصطفَيْن» بالجمع وهو «الأخيار»، ولو كان «المصطفَيْن» مثنى لَما صحَّ هذا الوصف.

(٤) أي: ودليل ثالث.

(٥) هذه نسبة من المصنف إلى الأحنف، ونسبه الأخفش علي بن سليمان إلى حاتم الطائي.

٦/٦١٤ ـ ومن ذلك[١] أن يُعْرَب الياء والكاف نحو «غلامي أكرمني»، و«غلامك أكرمك»، و«غلامُه أكرمه»، إعرابًا واحدًا[٢]، أو بعكس الصَّواب[٣].

فليُعْلَمُ أنهنَّ[٤] إذا اتَّصلن بالفعل «كُنْ» مفعولات، وإن اتَّصلن بالاسم كُنَّ مضافًا إليهن، ويُستثنى من الأول[٥]: «أرأيتَك زيدًا ما صَنع»، و«أبصِرْكَ زيدًا»، فإنَّ الكاف فيهما حرف خطاب.

ومن النوع الثاني نوعان[٦]: /٦١٤

نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: ذلك، وتلك، وإياي[٧]، وإياك، وإيَّاه، فإنهن أحرف تكلُّم، وخطاب، وغيبة.

---

(١) أي: مما يلتبس إعرابه على المبتدئ.

(٢) أي: في محل نصب أو يجعلها في محلِّ جرٍّ دون التفريق بين ما اتصلت به في كل موضع، وما يترتب على هذا من الاختلاف في الإعراب.

(٣) فيجعل ما اتصل بالأفعال في محل جَرٍّ، وما اتصل بالأسماء في محل نصب.

(٤) أي: الهاء والياء والكاف.

(٥) وهو اتصال هذه الضمائر بالفعل، ومعناه: أخبرني زيدًا ما صنع، أي: أخبرني عن صنعه. وعلى هذا: أرأيت: فعل وفاعل، والكاف: حرف، وزيدًا: مفعول أول، وما صنع: مفعول ثان. وانظر ما تقدم: (٢٨/٣).

(٦) أي: يُستثنى من النوع الثاني، وهو أنهن إذا اتصلن بالاسم كنَّ في محل جر بالإضافة.

(٧) ما ذكره هنا مطلقًا غير مسلَّم به. وانظر: (الهمع ٢١٢/١)، ولعل أخيرها=

٦/٦١٥ ونوع[١] هي فيه في محل نصب، وذلك نحو[٢]: «الضَّاربُك» و«الضاربه» على قول سيبويه؛ لأنه لا يُضاف الوصف الوصفُ الذي بـ «أل» إلى عارٍ منها.

ـ و[٣]نحو قولهم[٤]: «لا عَهْدَ لي بأَلْأَمَ قَفًا منه، ولا أوضعَهُ» بفتح العين، فالهاء في موضع نصب كالهاء في «الضاربه» إلَّا أن ذلك مفعولٌ، وهذ مُشَبَّه بالمفعول؛ لأنَّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول[٥] إجماعًا، وليست مضافًا إليها، وإلَّا لخفض «أوضع» بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: «مررتُ برجلٍ أبيض الوجْه ولا أحمَرِه»، فإنْ فتحت الراء فالهاء منصوبَة المحلِّ، وإن كسرتَها فهي مجرورته...

= ما ذهب إليه الكوفيون من أن مجموع (إيا) ولواحقها هو الضمير فيها.

(١) أي: ويُستثنى من النوع الثاني، وهو اتصال هذه الضمائر الثلاثة بالاسم ما يذكره هنا.

(٢) الضمير فيهما في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل، ولا يكون الكاف والهاء في محل جر بالإضافة إلى الضارب؛ لأن اسم الفاعل المعرَّف بـ «أل) لا يُضاف إلَّا إلى المحلَّى بـ «أل»، وليس الضمير كذلك...

(٣) هذا معطوف على ما تقدَّم من قوله نحو: الضاربك.

(٤) قلت: النص منقول عند المصنف من (شرح التسهيل) لابن مالك، وروايته عنده: بأَلأَم عمًا. كذا وجاء هنا قفًا! انظر: (شرح التسهيل ٣/٩٣).

(٥) لا ينصب أفعل التفضيل مفعولاً بل يُعَدَّى إليه باللام إن كان متعديًا لواحد، كقولك: زيد أوعى للعلم، وأبذل للمعروف، وإن كان متعديًا لاثنين عُدِّي إلى أحدهما باللام، وأضمر ناصب الثاني، كقولك: هو أكسى للفقراء الثياب...

٦١٧/٦ **تنبيه:**

إذا قلت[١]: رويدك زيدًا، فإن قدَّرت «رويدًا» اسم فعل، فالكاف حرف خطاب، وإن قدَّرته مصدرًا فهو اسم مضاف إليه، ومحلُّه الرفع لأنه فاعل.

و[٢] **الثاني**: أن يجري لسانه على عبارة اعتادها، فيستعملها في غير محلِّها، كأن يقول في «كُنْتُ» و«كانوا» في الناقصة: فعل وفاعل، لما أُلِف من ذلك في نحو: فعلْتُ، وفَعَلُوا.

وأمَّا تسميةُ المتقدمين الاسم[٣] فاعلًا، والخبر مفعولًا، فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز كتسميتهم الصُّورة الجميلة دُمْيَة، والمبتدئ إنما يقول ذلك على سبيل الغلط؛ لذلك يُعابُ عليه.

---

(١) تقدَّم هذا للمصنف في (٣/٢٧)، وانظر: (الجنى الداني/٩٣).

(٢) قوله: والثاني، مرتبط بما تقدَّم، فقد قال من قبل في هذا الباب فصل: وأول ما يحترز منه المبتدئ... أحدها...

(٣) سموه كذلك لأن الاسم ارتفع تشبيهًا بالفاعل من حيث هو محدَّث عنه، ونصب الخبر تشبيهًا بالمفعول، وهذا مذهب سيبويه. انظر: (الارتشاف/ ١١٤٦)، و(الكتاب ٢١/١). وانظر: (الهمع ٦٣/٢) «وربما يُسَمَّى فاعلًا مجازًا لشبهه به، ووقع ذلك في عبارة المبرد، وعبر عنه سيبويه باسم الفاعل، وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها، وربما يسمى مفعولًا به مجازًا لشبهه به.

٦١٨/٦ **والثالث**[١]:

أن يُعْرِبَ شيئًا طالبًا لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يُعْرِب فعلًا، ولا يتطلب فاعله[٢]، أو مبتدأً ولا يتعرَّض لخبره، بل رُبَّما مَرَّ به[٣] فأعربه بما لا يستحِقُّه، ونسي ما تقدَّم له[٤].

فإن قلت: فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى[٥] ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ...﴾ الآية[٦]: «قد أهمتهم أنفسهم» صفة لطائفة[٧]، «ويظنون بالله» صفة أخرى أو حال[٨]، بمعنى: قد أهمتهم أنفسهم ظانين، أو استئناف[٩] على وجه البيان للجملة قبلها «ويقولون»: بدل من «يظنون» فكأنه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئًا من هذه الجملة خبرًا له[١٠].

---

(١) أي: كما يجب أن يَحترَزَ منه المعرب. انظر: حاشية الشمني... ٢/٢٧٤...
(٢) أي: لا يبحث عن فاعله.
(٣) أي: الخبر.
(٤) أي: المبتدأ.
(٥) [آل عمران: ٣/١٥٤].
(٦) انظر: (الكشاف ١/٣٥٥ ـ ٣٥٦).
(٧) انظر: (الدر المصون ٢/٢٣٨) والجملتان صفة لـ «طائفة».
(٨) كذا عند العكبري. انظر: (التبيان/٣٠٣). وتقدمت عند المصنف في (٤/٣٧٩)، وانظر: (مشكل إعراب القرآن ١/١٦٤)، و(البحر ٣/٨٨).
(٩) كذا عند مكي. وانظر: (مشكل إعراب القرآن ١/١٦٤).
(١٠) ذهب الدماميني إلى أنَّ إيراد هذا السؤال من المصنِّف الإزراء بالزمخشري،=

قلتُ: لعله أراد أن خبره محذوف[(١)]، أي: ومنكم طائفة صفتهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأولى[(٢)] خبره، وأن الذي سَوَّغَ[(٣)] الابتداء بالنكرة صفة مقدَّرة، أي: وطائفة من غيركم، مثل: «السَّمْن منوانِ بدرهم»[(٤)] أي: منه، أو اعتماده[(٥)] على واو الحال[(٦)]، كما جاء في الحديث[(٧)]: «دَخَلَ عليه الصلاةُ والسَّلامُ وبُرْمَةٌ على النَّارِ».

٦٢٠/٦ وسألتُ كثيرًا من الطلبة عن إعراب:

«أحقُّ ما سأل العبد مولاه»؟ فيقولون: مولاه: مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصَّواب: أنه الخبر[(٨)].

= وهو ما لا يخفى، ولم يكن إيراده بالذي يليق بالمصنف، والأدب مطلوب مع الأصاغر فَضْلًا عن الأكابر.

(١) انظر: ما عند شيخه أبي حيان في (البحر ٣/٨٨).

(٢) أي: جملة «قد أهمتهم».

(٣) ذكر شيخه مسوَّغَيْن: أحدهما: واو الحال، والثاني: أنه في موضع تفصيل، وترك المصنف هنا موضع التفصيل. انظر: (البحر ٣/٨٨).

(٤) تقدَّم هذا عند المصنف في روابط الجملة. انظر ما سبق: (٥/٥٨١).

(٥) أي: اعتماد المبتدأ.

(٦) ويُسمونها أيضًا: واو الابتداء. انظر ما سبق عند المصنِّف: (٤/٣٧٨).

(٧) نص الحديث في (صحيح مسلم) عن عائشة رضي الله عنها، وفي (فتح الباري ٩/١١٨ باب النكاح)، و(شواهد التوضيح والتصحيح/٤٤).

(٨) أي: «مولاه» خبر المبتدأ «أَحَقُّ».

والمفعول العائد[١] المحذوف، أي: سألهُ على هذا فيُقال: «أحقُّ ما سأل العبد رَبُّه[٢]» بالرفع، وعكسُه[٣]: «إنَّ مُصابَك المولى قبيحُ»[٤] يذهبُ الوَهْمُ فيه إلى أن «مولى» خبر[٥]، بناء على أن المصاب اسم مفعول[٦]، وإنما هو مفعول[٧]، والمصاب مصدرٌ بمعنى الإصابة بدليل مجيء الخبر بعده، ومن هنا أخطأ من قال في مجلس الواثق بالله في قوله[٨]:

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُم رَجُلًا أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

إنه برفع[٩] «رجل»...

٦٢١/٦ **تنبيه** ٦٢١ ـ ٦٢٤

قد يكون للشيء[١٠] إعراب إذا كان وحده، فإذا اتَّصل به شيء

---

(١) أي: على الاسم الموصول «ما».

(٢) أي: في «رَبُّه» لأنه خبر المبتدأ «أحقُّ».

(٣) في الموضع السابق يتوهم أن «مولاه» مفعول به، وهو خبر...

(٤) أثبته مبارك على أنه شطر بيت ولم يعلق عليه بشيء، ولعل ما أثبته غير الصواب...

(٥) أي: خبر «إنَّ».

(٦) أي: الذي أصبته المولى.

(٧) للمصدر مصابك.

(٨) البيت للعرجي.

(٩) وقد نقل عن اليزيدي أن الصواب «رجلٌ» بالرفع خبر لـ «إنَّ».

(١٠) هذا النص في (الأشباه والنظائر ٥٧٢/١)، وكذا ما جاء من بيان فيه،=

آخر تغيَّر إعرابه فينبغي التحرز في ذلك.

ـ من ذلك: «ما أنت» و«ما شأنُك» فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك[1]: «وزيدًا» فإن جئتَ به فأنت مرفوع بفعل محذوف والأصل: ما تَصنَعُ[2]، أو ما تكون[3]، فلما حُذِف الفعلُ برز الضمير، وانفصل، وارتفاعُه بالفاعلية، أو على أنه اسم لـ «كان»، و«شأنك» بتقدير: ما يكون، و«ما» فيهما في موضع نصب خبرًا لـ «يكون»[4]، أو مفعولًا لـ «تصنع».

ـ ومثل ذلك: «كيف أنت وزيدًا؟» إلا أنك إذا قدَّرت «تصنع» كان «كيف» حالًا إذ لا تقع مفعولًا به.

٦/٦٢٢ وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يَحُلُّ فيه، وسألتُ طالبًا: ما حقيقة «كان» إذا ذُكرت في قولك: ما أحسن زيدًا؟ قال: زائدة، بناء على أن المثال المسؤول عنه: «ما كان أَحْسَنَ زيدًا؟»، وليس في السؤال تعيين ذلك.

= ولم يذكر السيوطي مرجعه.

(١) أي: إذا قلت: ما أنت وزيدًا، وما شأنك وزيدًا؟

(٢) أي: ما تصنع أنت وزيدًا؟

(٣) أي: ما تكون أنت وزيدًا؟

(٤) أي: ما يكون شأنك وزيدًا؟

والصَّواب: الاستفصال[١]، فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبر؛ لأنها قد جرت مجرى الحروف.

٦٢٣/٦ كما أن «قلَّ» في: «قلَّما يقومُ زيد» لما استُعملت «ما» النافية[٢] ولم تحتج لفاعل. هذا قول الفارسي والمحققين[٣].

وعند أبي سعيد: هي تامة وفاعلها ضمير الكون[٤]، وعند بعضهم: هي ناقصة، واسمها ضمير «ما»، والجملة بعدها خبر.

وإذا ذُكِرَت بعد فعل التعجُّب وجب الإتيان قبلها بـ «ما» المصدرية، وقيل: «ما أحسن ما كان زيدٌ» و«كان» تامة[٥].

وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير «ما» اسمًا موصولًا، وأن يُنْصَبَ «زيد» على أنه الخبر[٦]، أي: ما أحسن الذي كان زيدًا، ورُدَّ بأنَّ «ما أَحْسَنَ زيدًا» مُغْنٍ عنه[٧].

---

(١) أي: ولا يجوز الجواب على الإجمال الذي أجاب به الطالب.

(٢) انظر: (مغني اللبيب ٦٢٣/٦ حاشية/١).

(٣) انظر: (حاشية/٢) أي: في «كان» الزائدة.

(٤) أي: ضمير يعود على مصدر «كان».

(٥) و«زيد»: فاعل «كان».

(٦) خبر عن «كان» واسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الاسم الموصول الزائد قبل «كانوا».

(٧) انظر: (مغني اللبيب ٦٢٤/٦، حاشية/٦).

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة